

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تليفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

إضرابات عمال السكك الحديدية تشل فرنسا للمرة الثانية خلال شهر واحد



الافتتاحية

طموح الحركة النقابية بين الواقع.. والمأمول

ينعقد المؤتمر الـ(٢٥) لنقابات العمال في ظرف دقيق، يتطلب منها التفكير العميق بتجديد دورها وتطويره كي تتمكن من القيام بدورها الوظيفي - التاريخي في ظل التحديات التي تنتصب أمام البلاد والمجتمع والطبقة العاملة السورية... لقد كانت الحركة النقابية تاريخياً مكوناً رئيسياً من مكونات الحركة الوطنية في البلاد، كما كانت تاريخياً في طليعة المعبرين عن مصالح الطبقة العاملة، لذلك فتوتها هي قوة للحركة الوطنية، ومن هنا فإن أي ضعف أو تراجع في أدائها يؤثر سلباً على مجمل الحركة الوطنية..

وفي ظل الهجمة التي تتعرض لها البلاد، إن كان من العدو الخارجي المتمثل بالعدو الأمريكي - الصهيوني، أو من تلك القوى في الداخل التي تريد تمرير سياسات صندوق النقد الدولي وغيره من المراكز الدولية تحت شعارات ما أنزل الله بها من سلطان، فإن مسؤولية الحركة النقابية تتعاظم، ومهامها تزداد وتتعدد.

فهذه القوى بالذات تريد تقييد وإضعاف وشل الحركة النقابية العمالية، لأن هذه الحركة بما لها من تجربة تاريخية وجدور عميقة تشكل تهديداً حقيقياً لكل من يريد أن يتلاعب بالاقتصاد الوطني وبمستوى معيشة الجماهير الشعبية...

وهذا لا يعني أن الحركة النقابية لا تعاني من بعض المشكلات والأمراض التي من المطلوب معالجتها، ولكن المشكلة أن البعض تحت هذه الحجة يريد الإجهاد نهائياً على الحركة النقابية، بينما المطلوب مساعدتها ودعمها لتتجاوز هذا الواقع، وصولاً إلى دور حقيقي تلعبه في الدفاع عن الوطن والمواطن والطبقة العاملة. إن الوطنيين، وخلافاً لبعض القوى الأخرى، إذا انتقدوا الحركة النقابية، فإنهم يريدون منها أن تكون أقوى وأصلب وأفضل في الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، والمرحلة اليوم تتطلب ذلك تماماً.

وفعالية الحركة النقابية لا تقتصر على دورها التاريخي، فهي اليوم تلعب دوراً هاماً في مواجهة الليبرالية الاقتصادية التي تروج لها بعض الأوساط الحكومية، وخاصة في الممارك ضد الخصخصة المختلفة الأشكال، وأخيراً ضد محاولة رفع الدعم عن المازوت، وكان هذا الدور مؤثراً ولا يمكن لأحد إنكاره، ولكننا نطلب المزيد من المواقف الحازمة والواضحة من الحركة النقابية لأنها هكذا فقط، تسترجع دورها الوظيفي - التاريخي بكامل أبعاده، فتعميق دور الحركة النقابية المطلوب وقيادتها لنضال الطبقة العاملة في ظل تردّي أوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية، هو الذي يضع أحد الأسس المتينة لتصليب الوحدة الوطنية، الشرط الضروري للانتصار في المواجهة الكبرى في ظل استشراس الهجوم الأمريكي - الصهيوني على المنطقة..

ونحن مقتنعون أن لدى الحركة النقابية وقيادتها الإرادة والطموح الكافيين للعب الدور المطلوب منها، ولكن السؤال الكبير هو: كيف تتحول هذه الإرادة إلى واقع؟ فالإرادة شيء وتحويل الإرادة إلى واقع شيء آخر، والمشكلة إذا تأخر تحويل الإرادة إلى واقع، فعندها يمكن أن ينشأ فراغ سببه تطور الواقع الموضوعي بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للجمهور الواسع للطبقة العاملة، ولا يريد أحد من الوطنيين أن يستغل هذا الفراغ من أعداء الطبقة العاملة وأعداء الوطن الذين يمكن أن يقولوا حينها كلمة حق يراد بها باطل، كما حدث في الكثير من الحالات، وفي أكثر من بلد..

نعتقد مخلصين أن الوقت قد آن لإحداث نقلة في رؤية وخطاب وممارسة الحركة النقابية كي تصل إلى دورها الذي نطمح إليه جميعاً، والأرجح أن هذه النقطة يجب أن تتمحور حول النقاط التالية:

١. إن موضوع الحكومة والنقابات فريق عمل واحد، أصبحت غير قابلة للحياة في الظروف الحالية، والأصح القول: إن الحكومة والنقابات يلعبان في ملعب واحد، حتى أن الفريق الاقتصادي في الحكومة أصبح يستحق نتيجة مخالفاته المتكررة لأصول اللعب الكثير من ضربات الجزاء التي ما زالت الحركة النقابية تؤجلها.
٢. إن تحول النقابات إلى مدافع عن المصالح المباشرة للطبقة العاملة، يتطلب منها إيجاد آليات جديدة للقيام بمهامها وخاصة في القطاع الخاص، ضمن الحقوق التي يضمنها الدستور للمواطن السوري، وصولاً إلى حق الإضراب إذا لزم الأمر، فليس من المعقول أن تترك الحكومة الحرية لأصحاب الرساميل ليتجاوزوا قوانين العمل، بينما يجري تقييد الطبقة العاملة ومنعها من الدفاع عن حقوقها.
٣. وهذا كله يتطلب تطويراً لخطاب النقابات لينسجم مع رؤيتها وممارستها المتجددة التي يفرضها الواقع، فإعادة كسب ثقة جماهير الطبقة العاملة لشجاعتها في الدفاع عن حقوقها وعن الوطن، لا يمكن أن يتم فقط استناداً إلى إنجازات الماضي بل يتطلب إنجازات جديدة تضاف إلى رصيد الحركة النقابية التاريخي... إن الحفاظ على دور الحركة النقابية وتطويره هو ضمانته لمنع الليبرالية الاقتصادية من التقدم، وفي ذلك ضمانه لكرامة الوطن والمواطن...

المؤتمر الخامس والعشرون لنقابات العمال...

المطالب العمالية بين الطموح والمسموح... 2-3

الشركة العامة للأحذية...

محاصرة من الجهات الوصائية والقطاع الخاص... 5

جونى عبدو...

يعزف على مزامير الاغتيالات في لبنان... 9

اللغة العربية في عهدة النسيان... 11

ملائكة بورخيس... 11

دول المركز الإمبريالي:

اعتداءات جديدة على المكاسب العمالية والاجتماعية

في الوقت الذي انتقلت فيه عدوى الإضرابات العمالية في قطاع النقل من فرنسا إلى ألمانيا احتجاجاً على «إصلاح» نظام معاشات التقاعد في الأولى وقوانين التشغيل في الثانية، رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروع قانون لتمويل برامج التعليم وتدريب العمالة والصحة في بلاده في السادس مرة يستخدم فيها حق الفيتو خلال رئاسته بشأن الإنفاق الداخلي، وفي وقت يزيد فيه من طلبات تمويل حربيته العدوانيتين على العراق وأفغانستان.

ففي فرنسا وسعت اتحادات عمال النقل إضرابها في أنحاء البلاد احتجاجاً على إصلاحات معاشات التقاعد التي يقول الرئيس نيكولا ساركوزي إن هناك حاجة إليها لموازنة حسابات الدولة ضمن تصميم حكومته على إنها ما يوصف «بالنظم الخاصة» التي تسمح لنحو ٥٠٠ ألف عامل بالقطاع الحكومي بالتقاعد بعد دفع مساهماتهم لمدة ٣٧ عاماً ونصف العام بدلاً من ٤٠ عاماً المطلوبة من عمال آخرين.

وانضم إلى موظفي السكك الحديدية الوطنية عمال النقل المحليين في باريس واتحادات عمال الطاقة ومرافق الغاز في ثاني إضراب من نوعه عن العمل خلال شهر واحد تسبب في خفض إنتاج الطاقة في فرنسا بنسبة ١٢٪ بالنسبة للمفاعلات الذرية وإلى منع إمدادات الغاز إلى أحد الموانئ الفرنسية، مع التهديد بقطع مستهدف للكهرباء عن مبان معينة.

وتشتد نزاعات أخرى مع الطلبة وموظفي الحكومة وسط ازدياد سخط الرأي العام من ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار البنزين والإسكان.

وقبل ذلك بأيام أغلقت عشر جامعات فرنسية (من بينها باريس الأولى والسوربون وتولوز ونانت) أبوابها بالتزامن مع خروج تظاهرات طلابية احتجاجاً على قانون استقلالية الجامعات (أي خصصتها). ورفع آلاف الطلاب المتظاهرين في عشرات المدن الفرنسية لافتات تقول «لا لخصخصة التعليم»، «غداً، ستعني الدراسة الاستدانة لمدة عشر سنوات»، «الثقافة مكلفة، لكنها أقل كلفة من الجهل»، في حين هتفوا: «أموال للكلية والثانويات، وليس للشرطة والجيش»، «نقول لمن يريدون خصخصة الجامعات، الطلاب سيردون بالمقاومة!».

أما سائقو القطارات في ألمانيا فقد بدؤوا إضراباً لمدة ٦٢ ساعة في أنحاء البلاد في خطوط الشحن يوم الأربعاء مما أثار مخاوف المستشارة ميركل من الأثار التي ستنتج عن ذلك على أكبر اقتصاد في أوروبا بسبب نزاع مستمر منذ فترة طويلة مع شركة دويتشه بان التي تقوم بتشغيل القطارات.

وتؤكد نقابة السائقين التي تحظى بتأييد الرأي العام أن عمالها يحصلون على أجور أقل



مقارنة مع السائقين في الدول الأخرى.

وفي واشنطن وفي الوقت الذي رفض فيه المصادقة على قانون العمالة وقع جورج بوش على مشروع قانون منفصل لمنح وزارة حربه حوالي ٤٦٠ مليار دولار للعام المالي الذي بدأ يوم أول تشرين الأول رغم «خيبة أمله» لأن هذا المشروع تضمن أموالاً أقل مما طلبه، علماً بأنه أكثر بـ ٤ مليار دولار مما حصل عليه في العام الماضي.

ولكن البيت الأبيض قال في سياق نزاعه الحزبي مع الكونغرس ذي الغالبية الديمقراطية «إن مشروع القانون لتمويل خدمات عمالية وبشرية متضخم وملء بمشروعات خاصة، في حين دافع الديمقراطيون عن قانون العمالة فائلين إن الأموال الإضافية لازمة لبرامج مثل التعليم وبحوث السرطان. وأضافوا أن الأموال أقل كثيراً من تكاليف حرب العراق وأنهم بصورة عامة يمولون زيادات الإنفاق من خلال شد الأحزمة في مجالات أخرى.

”المؤتمر الخامس والعشرون لنقابات العمال

كثيرة هي القضايا العمالية والاقتصادية المطلوب معالجتها وتقديم الحلول العملية لها في المؤتمر الـ(٢٥)، والتي من المفروض أن تخضع للطرح والنقاش، ولاتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيقها، باعتبارها تلبى مصالح الطبقة العاملة، والمصلحة الوطنية العامة. واتخاذ القرار بهذا الشأن مهم جداً، ولكن الأهم هو إيجاد الآلية والأدوات الضرورية لتنفيذ ما اتخذ من قرارات، خاصةً وإن الحركة النقابية عبر مؤتمراتها المختلفة خلال الدورة الـ(٢٤)، قد طرحت تلك القضايا بقوة، ويحضور الفريق الحكومي والحزبي المعني، ولكن دون أن نجد طريقها للإنجاز، وكان لسان حال المعنيين الحكوميين يقول: «قولوا ماتشاؤون، ونحن نفعل ما نشاء»..

ليس هذا فحسب، بل زيادةً على مبرراتها في عدم التنفيذ، اتخذت خطوات إضافية في سلب الطبقة العاملة جزءا هاما من حقوقها التي أقرتها القوانين والتشريعات، من خلال التعليمات التنفيذية التي تصدرها رئاسة الوزراء، والتي تحتاج إلى مراسيم وتشريعات إضافية لتفسرها، مما يعني ضياع حقوق كثيرة على الطبقة العاملة، ويذهب الجهد الذي يبذله النقابيون سدىً، من حيث الطرح والنقاش بالمؤتمرات، وهذا ينعكس سلباً على علاقة الحركة النقابية والطبقة العاملة، من حيث انعدام الثقة بالنقابات، وامكانيتها في الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم، وكان هذا ما تسعى إليه أطراف عدة في الحكومة وخارجها، لأن قوة العلاقة بين الحركة النقابية والطبقة العاملة، وازدياد الثقة، تعني مزيداً من القوة للحركة النقابية، في مواجهة الحكومة ومشاريع قوانينها التي تصدرها يومياً تحت حجة التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة والانفتاح وتحرير الأسواق والأسعار، وغيرها من المسميات التي يتفنت عنها ذهن الجهادة الاقتصادية والحقوقيين الحكوميين، والتي في جوهرها، تحميل الطبقة العاملة مسؤولية ما آل إليه القطاع العام والخسائر وسوء الإنتاج..... إلخ.

الاعتراف بوجود الحركة النقابية الناشئة، كحركة تمثل مصالح الطبقة العاملة الفتية. وما كانت الطبقة العاملة وحركتها النقابية لتثبت هذا الحق لولا روحها الكفاحية العالية والتضحيات الجسام التي تقدمها من أجل ذلك، واستناداً إلى وعي متقدم لدى طلابها، من القوى السياسية الفاعلة، في قيادة حركتها وتسليحها بالمواقف والشعارات الصحيحة، المعبرة عن مصالح العمال، وبالتالي قناعة الطبقة العاملة بجدوى النضال والتضحيات المقدمة من أجلهم ومن أجل مستقبل أطفالهم، وبالوقت نفسه، فإن الطبقة العاملة لم تغض الطرف أبداً عن الوطن وضرورة الدفاع عنه، وحمائيته من الاستعمار الفرنسي أولاً، ومن عملائه لاحقاً، وإن هذا الموقف الوطني الأصيل، والمتجذر لم تستطع تلك القوى «البرجوازية» أن تجيِّره لصالحها، بالرغم من المحاولات الكثيرة التي قامت بها لشق الحركة النقابية وإضعافها تنظيمياً، لعلمها المسبق أن عملية الإضعاف هذه، هي التي ستمكثهم من تحقيق برنامجهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أما بعد الـ١٩٦٢ فقد جاءت مرحلة أخرى، سياسية واقتصادية، وبشعارات جديدة، عكست نفسها في المؤتمرات التي عقدت، وكان أهمها عمليات التأميم الواسعة والإصلاح الزراعي. مما أدى إلى نشوء قطاع عام واسع، وترافق هذا أيضاً مع صدور حزمة من التشريعات والقوانين التي ثبتت حقوق الطبقة العاملة في تلك المرحلة، وانعكست على الحركة النقابية بمهام جديدة ومختلفة، أهمها الدفاع عن العمال والشركات المؤممة، والدفاع عن المكتسبات على أساس التوجهات «الاشتراكية» التي طرحت، مما يعني تخلي الحركة النقابية عن أسلوب عملها التصادمي الذي كان سائداً، والتحول إلى شكل جديد بطريقة المطالبة والدفاع عن حقوق العمال، متناسب مع المستجدات التي طرأت، حيث اعتبرت الحركة النقابية نفسها متوافقة مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، مما يعني أن طرق وأشكال النضال النقابي والعمالي قد تبدلت، وأخذت منحى جديداً متوافقاً مع ما حصل، خاصةً مع بداية انعقاد المؤتمر السادس عشر، الذي جرى فيه طرح شعار «النقابية السياسية»، حيث جاء في مقدمة تقرير المؤتمر السابع عشر: «تكريس النقابية السياسية بديلاً عن النضال المطلبي، أساس وحدة الطبقة العاملة ودعمامة التحريز».

إن هذا يعني ثقافة جديدة في أساليب العمل النقابي التي ستتبع لاحقاً، والتي سيكون عمادها المطالبة بالحقوق والدفاع عن المكتسبات، من خلال الحوار مع الحكومات والجهات الوصائية، استناداً إلى المعطيات الجديدة التي أتاحت لكوادر الحركة النقابية التواجد في كل مواقع الإدارات والعمل، وهذا يتيح المطالبة المباشرة وعبر المراسلات و الكتب واللجان التي تشكل، ولم يعد هناك بدائل أخرى تستخدمها الحركة النقابية للدفاع عن حقوق العمال طالما هي متوافقة سياسياً وفكرياً واقتصادياً، مع الجهات المسؤولة عن إصدار ما يلزم قانونياً من حقوق للعمال، وبالتحديد مع الحكومات، باعتبارها شريكاً للحركة النقابية، حيث أصبح لهذه الشراكة مفاعيل ليست في صالح الطبقة العاملة،

وخاصةً في المراحل الحالية، أي من بداية الدورة (٢٣، ٢٤، ٢٥) من حيث الأجور والأسعار، وخسائر القطاع العام، وأخيراً رفع الدعم، وهي نقاط الصدام الأساسية بين كوادر الحركة النقابية والحكومات المتعاقبة، بالإضافة إلى قضايا أخرى، مثل طبيعة العمل، بدل اللباس، الوجبة الوقاتية، العمال المؤقتين، الحوافز الإنتاجية، الضمان الصحي، عمال القطاع الخاص، تعديل قانون العمل٩١ لعام١٩٥٩، والتأمينات الاجتماعية وغيرها ...

إن تدوير المطالب العمالية من مؤتمر لآخر، يعني عدم القدرة على تحقيقها بالوسائل السابقة والمواقف السابقة رغم الرغبة المتوفرة لذلك، ويمكن أن نستعرض بعض القضايا الهامة التي طرحت كثيراً في المؤتمرات، والمدخلات النقابية، ولم تجد لها طريقاً للتحقيق، منها ما يتعلق بالحركة النقابية وآليات عملها، ومنها ما له علاقة بالسياسات الاقتصادية.

” أولاً: الأجور..

قضية الأجور كانت تأخذ حيزاً واسعاً من النقاش في المؤتمرات النقابية، وخاصةً لارتباطها بغلاء الأسعار، وبالتالي، انعكاس ذلك على مستوى معيشة الطبقة العاملة، حيث جاء في المؤتمر الـ(١٨) المنعقد عام١٩٧٠: «إن الحد الأدنى للأجور يجب أن يحدد على أساس تكاليف المعيشة، ولأوضاع المهنة والواقع الاقتصادي»، وأضاف: «إن سياسة تحديد الأجور يجب أن يحكمها عاملان: ١-ربط الأجور بالإنتاج ليصبح حافزاً، ومشجعاً في زيادة الإنتاج، وتحسينه وتطويره.

٢- اعتماد مبدأ السلم المتحرك، بحيث تُعدّل الأجور سنوياً، مع ارتفاع الأسعار، وبشكل خاص لكي تحافظ على الخبرات الوطنية داخل القطر، مع ربط ذلك بخطة التنمية وحجم الاستثمار».

ومن الاقتراحات التي طرحها المؤتمر العشرون حول الأجور: «إعادة النظر بنظام الأجور المعمول فيه في القانون الأساسي للعاملين في الدولة، واستبداله بنظام أجور متطور ومتحرك، يكون فيه مفهوم الأجر لقوة العمل متوازناً مع أعباء ومسؤوليات ومخاطر وإجهادات ومهارات ضرورية للمركز الوظيفي الذي يؤديه العمال، وعلى أن يتضمن هذا الأجر الرابطة الموضوعي بمؤشرات حالة القوة الشرائية والأسعار، وحالة التضخم بحيث يؤمن هذا الأجر للعامل الحد الأدنى الضروري اجتماعياً، لحياته وحياة أسرته».

أما في التقرير المقدم إلى المؤتمر الـ(٢٥) فقد جاء حول الأجور، في الصفحة ٢٠٠: «أما موضوع الأجور، فرغم الزيادات والمنح التي تكرم بها رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد على العاملين بالدولة، إلا أن حالة الأسواق غير المستقرة، أدت إلى امتصاص هذه الزيادات، وبدون أية مبررات، سوى غياب الجهات الرقابية الحكومية، واعتماد السياسة التنافسية في العرض والطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة».

إن اقتصاد السوق الخاضع لسياسة العرض والطلب لا يعني عدم إشراف الحكومة والدولة عليه، ولا يصل إلى ما وصلنا إليه، من فقدان التوازن بين الأجور والأسعار، رغم الزيادات التي طرأت على الرواتب، التي تاكلت بفعل جنون الأسعار وعدم ضبطها، فبدراسة موضوعيه نجد أن معدل إعالة الأسرة المؤلفة من خمسة أشخاص في سورية، تتطلب أجراً شهرياً لا يقل عن(١٨٠٠٠) ألف ليرة سورية كمتوسط بدء التعيين.

أما بالنسبة لأجور القطاع الخاص فقد استعرض التقرير القرارات الصادرة من أجل زيادة أجور عمال القطاع الخاص، والتي لم يلتزم بها

” مقولة:

«عمالة فائضة»

هي مقولة مغلوطة، هدفها التخلص من اليد العاملة.

أرباب العمل لا

يتقيدون بالقوانين والقرارات النقابية.

أرباب العمل، حيث قال التقرير: «رغم صدور هذه القرارات، إلا أن أرباب العمل وأصحاب فعاليات اقتصادية في القطاع الخاص، لم يتقيدوا بها، ولم يمنحوا العاملين لديهم الزيادات الواردة في قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل....»

” ثانياً: عمال القطاع الخاص

لا يخلو تقرير من التقارير المقدمة إلى المؤتمرات من ذكر لعمال القطاع الخاص ومعاناتهم، ومعاناة الحركة النقابية بتضييمهم في نقابات، وعدم النجاح بهذه المهمة، التي هي مؤشر هام على وحدة عمل الحركة العمالية والنقابية بإطار تنظيمي موحد، يقطع الطرق على كل الطروحات المبشرة بشوء تنظيم نقابي مواز، لعمال القطاع الخاص، يدافع عن مصالحهم وحقوقهم، طالما أن الحركة النقابية الحالية لم تستطع تحقيق ذلك منذ عشرات السنين، وما تحقق لا يعكس الوزن الحقيقي لعمال القطاع الخاص في المواقع الإنتاجية التي بدأت تتسع وتتطور في المراكز الصناعية التي نشأت بفعل قانون الاستثمار رقم(١٠) وما بعده(٨ و٩)، التي جعلت معظم العمال بهذه المواقع، خارج قوانين العمل السورية، وخارج المظلة التأمينية والنقابية، حيث طالبت الحركة النقابية منذ سنين، بضرورة إيجاد قانون مرافق لقوانين الاستثمار، يلزم تلك الشركات بتسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية والنقابات، ولكن ذهبت تلك الجهود أدراج الرياح، والحكومة تعاملت معها «أذن من طين وأذن من عجين»، وبقي العمال بين مطرقة أرباب العمل، وسندان وزارة الشؤون، ولم يحرك من ساكنٍ من أجل حمايتهم، حيث يتعرض الكثير منهم للتسريح التعسفي وفقاً للاستقالة المسبقة، التي يوقعها العامل مجبراً قبل البدء بعمله، والتي يستخدمها أرباب العمل متى شاؤوا ذلك، ضاربين بعرض الحائط بالمرسوم (٤٩) الخاص بقضايا تسريح العمال، وأمام أعين النقابات، دون أن تتمكن من حمايتهم، وهناك الكثير من الشواهد على مثل هذه الحالات.

” ثالثاً: العمال المؤقتون

حسب إحصائيات الاتحاد العام لنقابات العمال، يبلغ عدد العمال المؤقتين (٤٨٤٦٢) عاملاً في جهات القطاع العام كافة، حيث سعى الاتحاد العام مع الحكومة مراراً من أجل تثبيتهم موضعاً أن عملية التثبيت هذه لا تكلف أعباء مالية إضافية، باعتبار أن أجورهم ملحوظة في الميزانيات السنوية، ولكن الحكومة لا تريد إلزام نفسها قانونياً



بتثبيتهم، حيث ستجد صعوبة في تسريحهم عند الضرورة، باعتبارها (أي الحكومة) تطرح دائماً أن هناك عمالة فائضة، تزيد التكاليف والأعباء المالية، وخاصة بالشركات الإنشائية، التي لا تجد ما تدفعه لعمالها كرواتب وأجور، بسبب الخسارات الكبيرة، والمنافسة الواسعة من القطاع الخاص، الذي سمح له بمنافسة الشركات الإنشائية العامة، في الحصول على المناقصات بالتراضي، والقطاع الخاص شاطر في كيفية الحصول على العديد من المناقصات.

من هنا فإن مقولة «عمالة فائضة» هي مقولة مغلوطة، هدفها التخلص من اليد العاملة إلى أبعد قدر ممكن، حيث تصدت الحركة النقابية لهذه الإجراءات، وطرحت بديلاً عنها « توزيع ما يسمى بالعمالة الفائضة على مواقع أخرى في القطاع العام كالـتعليم».

جاء في تقرير المؤتمر الـ(٢٥): «نحن نرى بعد أن تم دمج الشركات الإنشائية وتوزيع فائض العمالة على الجهات العامة، أنه لا يجوز أن تطرح الحكومة أن لديها فائضاً باليد العاملة، حيث لا تزال تردنا كتب من الجهات العامة تريد منا التوسط ودعم موقفها لدى الحكومة، من أجل تعيين عمال جدد، وذلك لسد النقص الحاد في ملاكاتها العددية، والناتج عن عدم ملء الشواغر لديها، بناءً على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء، التي أوقفت التعيين في هذه الجهات، ومنها: وزارة الاتصالات والتقانة والجهات التابعة لها، ووزارة الصناعة والجهات التابعة لها».

هنا نرى أن المنع يشمل المواقع التي تستخدم بدأ عاملة مكثفة، حيث تحتاج المواقع إلى عمليات استثمار واسعة، تستطيع أن تشغل بدأ عاملة إضافية، حيث يوجد نقص في اليد العاملة الإنتاجية، وخاصة في قطاع النسيج.

” رابعاً: التأمينات الاجتماعية

تلعب التأمينات الاجتماعية دوراً مهماً في حياة العامل أثناء عمله أو بعده، «إحالة على المعاش، أو وفاة»، ومن هنا فإن الحركة العمالية، والحركة النقابية، لعبت دوراً مهماً في تثبيت مجموعة من الضمانات الاجتماعية التي توفر للعامل حداً أدنى من الحقوق الضرورية، أثناء عمله كضمان إصابات العمل والعلاج منها، وتقدم تلك الضمانات من مجموع الاشتراكات التي يدفعها العامل من أجره، ورب العمل من حصته، حيث يجري التداول اليوم من أجل تخفيض نسب الاشتراك هذه، تشجيعاً للقطاع الخاص لتسجيل عماله في التأمينات الاجتماعية، بحجة أن نسب الاشتراك الحالية كبيرة وتكلف أرباب العمل الكثير، ولكن ما هو معلوم، أن كثيراً من الدول الرأسمالية تكون نسبة الاشتراكات عندها أعلى كثيراً مما هو عندنا، حيث تصل إلى ٤٥٪ أو ٥٠٪ من الأجر، من أجل تقديم الكثير من الخدمات والضمانات الاجتماعية للعمال.

جاء في التقرير الـ(٢٥) صفحة ٢٣٥: «... في الوقت نفسه تتجه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتشكيل لجنة مهمتها وضع مشروع لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ويخشي الاتحاد العام أن يكون الاتجاه منصباً في عمل هذه اللجنة، على التعديل باتجاه تخفيض رسوم الاشتراكات التأمينية.....».

المطالب العمالية بين الطموح.. والمسموح..

برسم المؤتمر الـ ٢٥ للاتحاد العام لنقابات لعمال..

ماذا عن التوجهات الليبرالية لوزارة الشؤون الاجتماعية؟!

◀ نزار عايدة

خلل إداري.. خلل اقتصادي.. تآكل حقوق العمال.. أزمات يومية في النقل والمواصلات وفي التعليم وفي الصحة وفي المياه وفي الكهرباء.. فساد معلن.. ومحاربة الفساد شعار يكرره يومياً منذ سنوات.. كل المسؤولين، قطاع عام ينفذ يوماً إثر آخر وإنتاجه يتعرض إلى ضغوط كبيرة ومنافسة غير عادلة، وقطاع خاص وطني منتج يتعرض أيضاً إلى منافسة جادة وإلى ابتزاز من قوى العمولات والشركات والفساد.

■ اقتصاد سوق اجتماعي نعم..

ولكن ما هي المحصلة حتى الآن؟

سؤال كبير يطرح أمام المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال، ويطرح أيضاً مع تساؤلات مرة، ماذا نفذ؟ وكيف كان الأداء النقابي في الدفاع عن القطاع العام؟ عن الحقوق المكتسبة؟ عن واقع عمال القطاع الخاص!!

قبل كل شيء نقدم لرفاقنا في المؤتمر هذه المداخل من خارج المؤتمر..

بعد مباحثات استمرت أكثر من عام بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد العمال وعرف التجارة والصناعة حول تعديلات قانون العمل ٩١ لعام ١٩٥٩ في القطاع الخاص، كانت هناك خلافات حول مواد عديدة تنتقص من الحقوق العمالية تريد أن تكرسها الوزارة في القانون بدلاً من تطويره نحو مكاسب جديدة، وقد تحفظ اتحاد العمال على هذه المواد واعترض عليها، ونام المشروع في الأدرج، وقد استغلت الوزارة انشغال الحركة النقابية في الانتخابات التي جرت منذ شهرين ومازالت، فرفضت المشروع كما تريده إلى اللجنة الاقتصادية لتميره خلسة.

وقد علم الاتحاد العام لنقابات العمال بذلك، ووجه مذكرة اعترض فيها على المشروع وسحب من اللجنة الاقتصادية على أن تشكل لجنة أخرى لمناقشته من الاتحاد والوزارة وخبراء في القانون.

على كل المناقشات مازالت قائمة، والنقابات بشكل عام تقدم احتجاجات ومذكرات تؤكد بأن الدور الجديد لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سورية ضمن المفهوم الليبرالي يعكس وبشكل واضح التحالف مع أرباب العمل بشكل مطلق، وقد بدأ هذا الدور أولاً في تعديل قوانين العمل بالتراجع عن مكاسب عديدة موجودة في هذه القوانين، وأبرزها القانون ٩١ لعام ١٩٥٩، وإعطاء الحرية لأرباب العمل على حساب العمال، ومنها على

الرفيق ابراهيم اللوزة عضو المؤتمر الـ (٢٥) لنقابات العمال:

يجب التنبيه لمخاطر طروحات

الفريق الاقتصادي

اتصلت «قاسيون» بالرفيق ابراهيم اللوزة عضو مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال وسألته عن مهام الحركة النقابية القادمة المفترض تنفيذها في المؤتمر الـ (٢٥). فأجاب قائلاً:

«على الحركة النقابية وأعضاء المؤتمر الخامس والعشرين الاهتمام بالقضايا الأساسية التالية:

١ - الحفاظ على القطاع العام والدفاع عنه وتأمين السيولة اللازمة له.

٢ - الدفاع عن عمال القطاع الخاص ضد عمليات التسريح الكيفي الحاصلة ومن أجل شمولهم بالتأمينات الاجتماعية وزيادة أجورهم وحقوقهم بالضمان الصحي والإجازات وحق

العمالات بالأمومة.

٣ - العمل على تنظيم عمال القطاع الخاص حيث يوجد أكثر من مليون عامل غير منظم.

٤ - الانتباه للتعديلات التي ستقوم بها الحكومة على قانون العمل.

٥ - تثبيت العمال المؤقتين.

٦ - الاهتمام بالعمال المتقاعدين صحياً واجتماعياً من خلال توفير النوادي وإمكانية العلاج باعتبارهم قد خدموا هذا الوطن، ولا بد من رعايتهم في شيخوختهم.

٧ - ضرورة أن يؤكد المؤتمر الـ (٢٥) على قرارات المؤتمر (٢٤).

٨ - هناك اتفاقيات دولية وعربية لا بد أن تحترم من الحكومة، ومنها حق الإضراب للطبقة

العاملة.

سبيل المثال: محاولة إلغاء لجان قضايا التسريح التي أقرها المرسوم ٤٩ لعام ١٩٦٩، وتعديل قانون العمل من بوابة قانون الاستثمار على مقولة «العقد شريعة المتعاقدين»، وهذا يعني بشكل واضح الإخلال بالتوازن بين طرفين مصلحة الأقوى، وعدم الاستجابة لمطالب عمال القطاع الخاص بزيادة أجورهم، وعدم تطبيق المرسوم ١٤ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد بزيادة رواتب عمال القطاع الخاص رغم كل المطالب، وافتتاح مكاتب خاصة لاستقدام العمالة الأجنبية الوافدة، واستقدام عمال باسم خدم منازل لمنافسة العمالة الوطنية، وعدم تفعيل مكاتب التشغيل حيث أصبحت بؤراً للفساد، والامتياز عن إقامة صناديق للبطالة، وإهمال القطاع الخاص غير النظامي حيث أنه يشمل ٤٠٪ من قوة العمل السورية دون حماية أو تأمين.

قالت هدى ملحي عضو المكتب التنفيذي في اتحاد العمال أمام مجلس الشعب: كان الأجدى على السيدة الزيرة طرح فكرة فتح مراكز لتأهيل مربيات سوريات بدلاً من افتتاح مكاتب لاستقدام الخاديات.

وقالت إن مكاسب عديدة تعمل الوزارة على إلغائها من قانون العمل بحجة اعتراض المستثمرين على هذه المواد وعلى بعض مواد قانون التأمينات الاجتماعية. ونحن نقول: إن إجحام المستثمرين من الاستثمار ناجم عن التعقيدات الإدارية والروتين وغيرها وليس حقوق العمال.

يقول الرفيق ابراهيم اللوزة: تريد السيدة الوزيرة تحويل العامل إلى سلعة خاصة مع ازدياد البطالة، حيث أثبتت تجربة القطاع الخاص في سورية بأن أصحاب العمال كانوا دائماً يتهربون من مسؤولياتهم مثل: زيادة الأجور تسجيل العمال لدى التأمينات الاجتماعية، والعقد شريعة المتعاقدين يمكن أن يكون صحيحاً في عقود المفاوضة، أما تطبيقه على العمال فإنه يحول العامل

إلى سلعة خاصة للعرض والطلب. وبالتالي فإن هذا المبدأ ينسف كل المكاسب التي حصلت عليها الطبقة العاملة. مع العلم أن التشريعات العمالية في جميع البلدان الرأسمالية قد تجاوزت تلك المقولة، واتجهت لوضع ضوابط وأنظمة تحمل صفة القانون والإلزام. وما تطرحه الوزيرة يتعارض مع اتفاقيات العمل العربية والدولية التي وقعتها سورية، وفي حال أصرت الوزيرة على القانون فإن هذا يسيء إلى سورية دولياً وعربياً.

ويقول الرفيق اللوزة حول المرسوم ١٤٩: لقد أصدر خالد العظم رئيس وزراء سورية في العام ١٩٦٢ هذا المرسوم والذي نص أنه «لا يجوز لرب العمل أن يصرف أي عامل من الخدمة دون علمه ودون موافقة مسبقة من لجنة قضايا التسريح، وفي حال تم التسريح تعسفاً دون التزام رب العمل بالشروط المذكورة، فإنه يحق للعامل بقوة القانون أن يحصل على كامل تعويضاته، إضافة على نسبة ٨٠٪ من أجره طيلة حياته». الآن تطالب الوزيرة بإلغاء هذه المادة الهامة، أي العودة إلى ما قبل ٤٥ عاماً، وضرب حق قانوني مكتسب للعمال.

كنا نأمل تطوير الأنظمة والقوانين نحو الأفضل من خلال قانون الضمان الصحي الذي يشمل الجميع ومن خلال تنظيم العمالة غير المنظمة ومن خلال متابعة أنظمة الصحة والسلامة في المؤسسات الصناعية في القطاعين العام والخاص، وليس ضرب المكاسب التي تحققت عبر سنوات طويلة وعبر نضالات



واضرابات دفع عمالنا ثمنها دمياً وسجناً وتشريداً.

الرفيق خالد الخضر رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب يقول في هذا الصدد: إن تعديل القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ يجب أن يأتي ملبياً لمطالب العمال والتنظيم النقابي من خلال توثيق العقود وتعزيز التفويض على أماكن العمل بمشاركة التنظيم النقابي، وإن عدم وجود تشريعات ملزمة لأصحاب العمل بتنظيم عقود عمل لعمالهم، وتوثيق هذه العقود من جهة محددة، قد زاد من مشكلات عمالنا في القطاع الخاص، وكنا نأمل أن تعمل الوزارة على ضمان حقوق العامل وليس الانتقاص منها أو التراجع عن مكاسب سابقة.

■ وتبرز الحاجة ملحة اليوم إلى ضرورة: تنظيم سوق العمل والاستمرار في تعديل الأنظمة والقوانين وإصدار قانون عمل لعمالنا خارج سورية، ونأمل من المؤتمر الخامس والعشرين إيلاء عمال القطاع الخاص الأهمية الأساسية، وحث وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتغطي التوسع في منشآت القطاع الخاص، وحماية الحقوق التقاعدية والتأمينية للعمال، ومتابعة أوضاع العمالة غير المنظمة، وإيجاد تشريعات تلزم أصحاب العمل بالتقيد بالاشتراط الصحية ضمن منشاتهم. ■■

الرفيق فاضل حسون عضو المؤتمر الـ (٢٥) لنقابات العمال:

لا بد من الحفاظ على المكاسب

العمالية لمواجهة التحديات

واتصلت «قاسيون» بالرفيق فاضل حسون وسألته عن أهم تحديات المؤتمر الـ (٢٥) فأجاب قائلاً: إن أهم تحديات الحركة النقابية للمرحلة القادمة تتلخص في مواجهة الأسعار والغلاء وتحقيق وحدة الطبقة العاملة وربط الأجور بالأسعار، والوقوف ضد الخصخصة وضد السياسات الليبرالية الجديدة التي أنهكت الوطن والمواطن والاقتصاد الوطني وأفقدت الناس جزءاً كبيراً من ثقتهم بالمستقبل وجعلتهم يعيشون حالة من القلق الدائم خوفاً على مصيرهم ومصير أولادهم ويناتهم الذين لم يعد بالإمكان توفير الحاجات الضرورية لهم من مأكلاً ومشرب وملبس.

وأكد الرفيق (فاضل) أن المعركة مع المشاريع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية قائمة لا محالة وستكون قاسية وطويلة، لذلك لا مجال لتضييع الوقت وهدر الطاقات والدخول في مغامرات وتجارب اقتصادية أثبتت فشلها الذريع في كل الدول والبلدان والاقتصادات التي انتهت بها.

وأشار الرفيق (فاضل) إلى ضرورة الحفاظ على المكاسب العمالية التي تآكلت مؤخراً بصورة غير مسبقة من خلال القوانين الجائرة والإدارات الفاسدة التي لا هم لها إلا مصالحها الضيقة، فهذه المكاسب لم تأت هباءً بل جاءت نتيجة لنضالات طويلة خاضتها الطبقة العاملة



بكل ما أوتيت من قوة.

وحول الشركات الإنشائية، أكد على ضرورة إيجاد جهات عمل جديدة تمكن هذه الشركات من رفع أجور العمال وتحسين واقعها الإنتاجي والمالي لسد العجزات في ميزانياتها.

وأكد أخيراً، أن هناك نقاطاً إيجابية في الدورة الـ (٢٤) وهي الوقوف ضد تأجير العمال أو خصصتها، وهذه النقاط لا بد من الحفاظ عليها ودعمها وصيانتها والعمل على تعزيزها وتمتينها، وأضاف إن المعركة القادمة مهمة جداً حيث لا بد من تطوير أساليب نضال الحركة النقابية والطبقة العاملة لخوضها، ومنها حق العمال بالإضراب والاعتصام. ■■

حول الانقسامات في الحركة الشيوعية ..

على طريق وحدة الشيوعيين السوريين



تلقت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عريضة موقعة من العشرات من الشيوعيين السوريين في مدينة منبج، وموجهة إلى قيادات الفصائل الشيوعية في سورية، ونظراً لأهميتها ننشر نصها بالكامل:

نداء من الشيوعيين السوريين في مدينة منبج إلى قيادات الفصائل الشيوعية الرفاق الأعزاء:

نحن الشيوعيين السوريين في مدينة منبج، كوادر وقواعد من داخل الفصائل الشيوعية وخارجها، وانطلاقاً من الأخطار الشديدة التي يتعرض لها وطننا من العدو الأمريكي الصهيوني، ومن بوابات عبوره في الداخل من قوى الفساد الكبير وسياساتها الليبرالية الجديدة الساعية إلى الإمساك بالقرار الوطني بعدما أمسكت بالقرار الاقتصادي، والتي لم تكن محاولتها الخاسرة في رفع الدعم إلا خطورة في هذا المسار. وانطلاقاً من الواقع السياسي المأساوي الذي يعيشه شيوعيو منبج العريقون في الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن منذ الأربعينيات من القرن الماضي، هذا الواقع المأساوي الذي وصلنا إليه نتيجة تمزق المنظمة كما الحزب وتشتتها بتشتت قيادات الحزب وسيادة العقلية الفصائلية، والذي كان آخر نتاجه ما تجلى بشكل واضح في الانتخابات النيابية الأخيرة، حيث لم يستطع أي من المرشحين الشيوعيين سواء من فصائل الجبهة أم من خارجها أن يجتاز هذه الانتخابات بنجاح، وجرى تهميشهم في أماكن تواجدهم في الدورات السابقة (شركة الكهرباء - المطاحن - سد تشرين..).

كل ذلك جرى على خلفية الانقسام والتشتت الذي نعيشه والذي أبعدا عن دورنا الوظيفي الحقيقي ولم يكن لنا ولا لشعبنا أية مصلحة فيه.

لذلك، ومن هذا المنطلق، فإننا نناشد قيادات كل الفصائل الشيوعية في سورية، داخل الجبهة وخارجها، إلى اتخاذ خطوات جديّة وسريعة من أجل رص الصفوف وإيجاد أشكال جديدة ومناسبة عبر تشكيل هيئات مشتركة في كل الأحياء والقرى والمدن وأماكن العمل لتوحيد الشيوعيين وحدة صوانية من تحت لفوق، فنحن الكوادر والقواعد جاهزون فلا نكونوا معرقلين، وبذلك فقط يستطيع الشيوعيون السوريون في مدينة منبج كما في طول الوطن وعرضه استعادة دورهم الوظيفي الحقيقي، ونستعيد منظمنا القوية والخلاقة، القادرة على المشاركة في صنع القرارات التي هم أبناء منطقة منبج وطبقتها العاملة، وفي ذلك كرامة للوطن والمواطن.

وقد تدارست رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين هذه العريضة، وقيمتها بإيجابية شديدة، ورات فيها تعبيراً صادقاً عما يخلج في صدور الشيوعيين السوريين من رغبة في الوحدة، ووعي لأهميتها القصوى.

وقد وجهت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لجنة محافظة حلب لوحدة الشيوعيين السوريين لملاقاة الوضع الناشئ لدى شيوعيي منبج، وتأييده، ودعمه، وتوفير الأجواء المناسبة لتلاحم الشيوعيين في محافظة حلب بشكل عام ومدينة منبج بشكل خاص، وستتابع رئاسة المجلس باهتمام شديد كل التطورات باتجاه تسريع وتعزيز وحدة الشيوعيين في جميع المحافظات التزاماً بمضمون «ميثاق شرف الشيوعيين السوريين» ■■

بدعوة من لجنة محافظة دمشق لوحدة الشيوعيين السوريين، أقيمت ندوة حوارية مع الباحث الرفيق د. عبد الله حنا، تم خلالها مناقشة الظروف والمناخات والأسباب التي أدت إلى الانقسامات في الحركة الشيوعية العربية عموماً، وفي الحزب الشيوعي السوري خصوصاً..

حنا أكد في بداية حديثه أن وحدة الشيوعيين في هذا الوقت أصبحت ضرورة ملحة في ظل الموجة الطاغية العاتية للأصولية الظلامية المترمته، لكنها صعبة التحقيق ولا تكفي وحدها، لأننا بحاجة إلى وحدة تنويرية نهضوية، تضم جميع الفئات التي تدعو إلى التقدم..

ثم شرع بالحديث عن الحزب الشيوعي السوري الذي تعرض في الثلث الأخير من القرن العشرين إلى سلسلة من الانقسامات، بعدما كان معروفاً عنه في منتصف القرن العشرين بأنه حزب حديدي متماسك، لا تهزه الأعاصير. وجاءت الانقسامات نتيجة جملة من الأسباب، داخلية وخارجية، أدت إلى ظهور فصائل متناثرة، وهذه الظاهرة نجدها في جميع الأحزاب العلمانية السورية، مما يدل على أن هناك عوامل كثيرة للانقسامات يأتي في مقدمتها الأخطاء السياسية المرتكبة، وبسبب تخلف القيادات..

فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوري ثمة أسباب أدت إلى هذا المسير، فهناك من درسوا في الدول الاشتراكية وعادوا وأخر الستينات، وقسم كبير منهم يحمل من المعارف والخبرات أكثر بكثير من بعض الكوادر الموجودة في الداخل الذين لم تتح لهم إمكانية الخروج إلى خارج البلاد، وأكبر مثال على ذلك الرفيقان «فوزي الزعيم، وخليل الحريري»، ففوزي الزعيم الذي أصبح شيوعيًا على يد ناصر حدة وليس على يد خالد بكداش كما هو سائد، كان نجماً لامعاً في الثلاثينات وأوائل الأربعينات، لكن عندما دخل بعض المثقفين الحزب مثل رشاد عيسى ونجاة قصاب حسن وكامل عياد، وحدث التقاف كبير حولهم، أصبح الزعيم يشعر أنه لم يعد باستطاعته فعل شيء، فأتجه إلى أشياء أخرى بعيدة عن سياسة الحزب وتصرفاته، وانتهى. والحالة نفسها تكررت مع خليل الحريري ومع معظم القيادات..

وعقب المحاضرة، جرى حوار موسع، وقدمت مجموعة من المداخلات نورد منها:

● الرفيق سلام الشريف:

من خلال الدراسة تبين أن المحاضر تعامل مع النتائج أكثر من تعامله مع الأسباب، وهذا يعود إلى عدم مراعاته للعوامل الذاتية والموضوعية في الحركة. والمحاضرة ركزت بشكل كبير على العوامل الذاتية، وتحدثت عن العوامل الخارجية على أساس أنها جزء من العوامل الموضوعية وبالْحَقِيقَة أنها ليست كذلك مثل سيطرة الفئات غير المنتجة على المجتمع وعدم القدرة على تحرير فلسطين وما شابه ذلك، لأن العوامل الموضوعية مرتبطة أصلاً بموازن القوى وتغيرها والتي لها علاقة بالصراع العالمي عموماً.

● الرفيق محمد دياب:

كنا نتمنى كشباب، سماع شيء عن الأسباب الموضوعية لتراجع الحركة بشكل عام كسبب أساسي للانقسامات، وعن سلوك القيادات بالحزب بالشكل المعمم وليس بالشكل الذي طرحه المحاضر وخاصة بما يخص الأسباب الداخلية، مثل إدانة شخصيات وذكر أسماء، لأن ذلك لن يخدم وحدة الشيوعيين السوريين، بل يعطلها تماماً، ولا يهمننا كشباب ذكر هذه الأسماء، لأن هناك مهمات بانتظارنا هي أهم وأشمل من كل ما ذكر.. ووحدة الشيوعيين السوريين في هذا الطرف تعتبر من الأولويات لتكوين حزب شيوعي جديد.

● الرفيق علاء عرفات:

إن الرفيق المحاضر جمع مادة كبيرة واستخلص استنتاجات استناداً لمعارفه، فيما أنه باحث متشاكس فليسمح لنا أن نكون مشاكسين مثله، فهو يقول إن وحدة الشيوعيين صعبة التحقيق،

من خلال التحليل العلمي الملموس استنتجنا أن التراجع هو الذي وُلد الأزمة وبشكل واضح جداً..

مطالباً بوحدة اليساريين جميعاً، وهذا يعتبر جزءاً من التناقض في المحاضرة، فإذا كانت الوحدة صعبة فهذا يرتبط بمفهوماً للمسألة، فوحدة الشيوعيين لا تعني تجميع الفصائل أو التيارات، بل تعني عودة الحزب للعب دوره في المجتمع، وأحدى جوانبها هي توحيد الشيوعيين، وهذا يختلف عما يتم التفكير به بالمعنى الشكلي، وأنا كرفيق شيوعي قديم لم أسمع بتاتا أن الرفيق خالد بكداش هو الذي جاء بفوزي الزعيم للحزب، بل حسب الوثائق الحزبية وكما ذكر الرفيق خالد أكثر من مرة في مذكراته بأن الزعيم هو الذي نَسَب خالد بكداش للحزب (خالد بكداش يتحدث).

الحزب الشيوعي السوري هو فصيل وجزء من حركة التحرر العربية وجزء من الحركة الشيوعية العالمية، ولكي نفهم ما جرى في هذا الحزب يجب أن نفهم ما جرى في الحركة الشيوعية والتحررية ككل، وهذا العنصر غير واضح ولم يأخذ حقه كاملاً في عملية البحث.

ثم إذا اتجهنا للعوامل الاجتماعية الاقتصادية. فإن أول أزمة حصلت للحزب الشيوعي ظهرت مع نمو الطبقة العاملة، التي ترافقت مع التأميمات وتأثير الصناعة، والمنطق يقول بهذه الحالة إنه كان يجب تنشيط الحزب، وهذا لم يحدث، وهكذا، ومع قصور برنامج الحزب الاجتماعي الاقتصادي في عام ١٩٦٦ آتت قوى أخرى، والتقطت الحالة، وتحولت إلى قوى صاعدة واتجهت القاعدة الاجتماعية متمثلة بالعمال والفلاحين إلى تلك القوى، وهنا وقع الحزب في أول المآزق مما أدى به للاتجاه لوضع برامج جديدة وهذا ماجاء تماماً في مقال الرفيق خالد بكداش المؤلف من ٤٠٪ / صفحة بعنوان سورية على الطريق الجديد الذي وضع فيه ملامح المستقبل اللاحقة، فالحزب قدم برامج، ولكن المشكلة أنه لم يستطع تنفيذ هذه المهمات فتوصل بعض الأعضاء أو القيادات إلى نتيجة مفادها إن هذه المهمات أما أنها لم تصغ جيداً أو أن القيادات لم تنفذها بشكلها الصحيح،

دير الزور. وأذكر من المحامين الشيوعيين، الذين ساعدوا الفلاحين في قضية الأرض، ودافعوا عنهم في المحاكم: عبد الحميد الحافظ، وياسين الحافظ، والصديق الشيخ عطية. وأذكر المعلمين الشيوعيين الذين احتضنوا وساعدوا طلاب القرية والمعلمين الآخرين، وكنت من هؤلاء الشيوعيين، شيوعيي الخمسينات، إبان المد الثوري العالمي، والتطور الديمقراطي التقدمي في سورية.

تعلمت في الحزب حب الوطن، والإخلاص لجماهير الكادحين، والالتزام بمبادئ الشيوعية، في الفكر والسياسة والتنظيم. ولكوني شيوعيًا، تعرضت للتعذيب عام ١٩٥٩ على يد المباحث في حلب، وأبعدت عن التعليم، وعانيت من تشهير التكفيريين بسمعتي، وكذلك من ضغوط الأهل والأقارب، وكان أحدهم يقول لي: «ما أروعك لو ما أنت شيوعي»، فأرد عليه: «لو ما أنا شيوعي، لما كنت رائعا».

لحزبنا مآثره الجليلة في النضال الوطني والطبقي والأممي، وهي كثيرة ومعروفة، ولا مجال لذكرها الآن، وأنا أعتر بها واستمد منها معنوياتي وثقتي للمستقبل، وقد كان المرجو من الحزب أن يتابع مسيرته الكفاحية، وأن يضيف انتصارات ونجاحات جديدة إلى تاريخه، إلا أن الانقسامات والتجاذبات والتناحرات، التي آلت به منذ العام



المفتصبة من إقطاعي من آل هنيدي، مدعوم من الحكومة بقوى الدرك والهجانة. وبالفعل، استطاع الفلاحون أن يحصلوا على الأرض بفضل انتفاضتهم، ودعم ومساعدة الشيوعيين لهم، الأمر الذي ترك أثراً وانطباعاً جيداً في أذهان الفلاحين، عن الشيوعية والشيوعيين. وهكذا اكتسبت «موحس» لقب «موسكو الصغرى» كأول قرية تأرت على الإقطاع واستردت الأرض، وأول قرية دخلها الحزب الشيوعي، في محافظة

وهذا التفسير كان ذاتياً، لذلك عندما قال ظهير عبد الصمد إن الخلاف لم يكن فكرياً ولا سياسياً، بل كان تنظيمياً كان يقصد بالضبط هذه المسألة، وكأنه يقول: لا دخل لنا لأن خالد بكداش هو الذي يضع الخط السياسي، والحل حسب ظهير عبد الصمد هو إزاحة خالد بكداش..

ذكر المحاضر بعض القضايا منها، أنه يمكن إرجاع الأزمة إلى سوء سياسة الحزب وتخلف قيادته، ونحن هنا بحاجة لبراهين على هاتين النقطتين لأنني أعتقد أن سياسة الحزب الشيوعي ومنذ نشوئه، إلى أواخر الستينات كانت سياسة جيدة جداً وجديرة، فما هو السيء بسياسته؟ ثم ماذا يعني تخلف قيادته؟ وكان المحاضر يضع اللوم على خالد بكداش ليوحد إشكالية بالأزمات أو بسؤال هل خالد بكداش فعلاً شخصية إشكالية، فإذا عدنا للأزمات فإننا نجد أن كل القيادات التي كانت تتدمر من حكم خالد بكداش أصبحت قيادات مستقلة في أحزابها وتنظيماتها، وليعطيني أحد نصاً مكتوباً لأي من هؤلاء القيادات له قيمة علمية بالمعنى الماركسي، وأقصد هنا أن خالد بكداش كان يقف بالصف الأول بالمعرفة والذي يليه كان يأتي بعد عشرين صفاً، ثم أن خالد بكداش بعيداً عن شخصية الكاريزمية، كان متعدد المواهب بالمعنى العلمي والمعرفي والجماهيري، والعلم الماركسي ليس علماً بسيطاً في الاستيعاب والقدرة على فهمه.

● الرفيق حمزة منذر:

منذ ٢٠٠٢/٣/١٥ عند التوقيع على ميثاق شرف الشيوعيين السوريين، تعاهدنا ألا نتشائم، وأن نبحث عن الحلول في الماضي والحاضر والمستقبل، تعاهدنا أن نكون رؤية موضوعية جديدة، للمهمات والمشاكل التي تواجهنا. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الاجتهادات تكتب في هذا الموضوع، ووضعت أربع أوراق عمل، واستمر النقاش على هذا الأوراق الأربع لمدة سنة وشهرين، وشارك في النقاش أكثر من ١٨١٠ رفاق ورفيقات وأصدقاء وصديقات في موضوعات: حول أزمة الحزب، والمرجعية الفكرية، المهام السياسية الأساسية، وآليات عمل الهيئات الحزبية، وبالنسبة لموضوع أزمة الحزب طرحنا سؤالاً: أيهما أسبق الأزمة، أم التراجع؟ ومن وُلد الآخر؟ ومن خلال التحليل العلمي الملموس استنتجنا أن التراجع هو الذي وُلد الأزمة، وبشكل واضح جداً..

إن التراجع أدى إلى حصول الأزمة مما أدى إلى انسداد أفق مؤقت، فكنا نعيش بعقلية المنتصرين في وقت أن الحركة في العمق كانت تتراجع.

واليوم وبعد أن تجاوزنا مرحلة الانسداد المؤقت، مازال المرض موجوداً عند بعض الرفاق والأصدقاء أو الباحثين، فإذا نظرنا إلى المستوى الكوني نجد أننا في مرحلة انتصار ونهوض وانعطاف ومازال البعض يعيش عقلية المهزومين.. ■■

❖ **نص محاضرة د. عبد الله حنا سينشر على الموقع الإلكتروني كاملاً لفتح النقاش حوله.**

١٩٧٠، وما زالت آثارها مستمرة، عطلت وأوقفت هذه المسيرة، وأضعفت الحزب، وحالت دون قيامه بواجباته النضالية، فتلاشت ثقة الجماهير به، فابتعدت عنه. وأنا كشيوعي قديم، وفي هذا العمر، أتوجه بصادق الاحترام والتقدير إلى الرفاق في التنظيمات الشيوعية الأخرى وخارجها، داعياً الجميع للعمل الجدي لتوحيد حزبهم، لضرورة ذلك في بناء الوحدة الوطنية الصلبة، لمقاومة وإفشال التآمر الامبريالي الأمريكي والصهيوني على المنطقة والبلاد، ولاجتثاث عملائهم القابعين في الداخل، الذين يعملون «خفية» بالوكالة عن أسيادهم، لتخريب الاقتصاد الوطني، ونهب لقمة الشعب، وإذلال وإفقار الجماهير، ونشر الفوضى والفساد، ودفع البلاد إلى الهاوية.

كما أتوجه بشكل خاص، إلى الرفاق القدامى الذين مازالوا في موقع المسؤولية، ولهم دور في صنع القرار، وأدعوهم إلى الكف عن الغلو والمكابرة، والمصالح الشخصية الضيقة، والمساهمة شخصياً في إنجاز الوحدة من تحت، لأنها عملية ديمقراطية بامتياز، وأن يختموا حياتهم بالأفضل، ويشهدوا، وهم أحياناً، معافاة حزبهم، وعودته للجماهير، وممارسة نشاطه الفكري والسياسي في حياة البلاد.

■ محمد علي طه

الشركة العامة للأحذية

محاصرة من الجهات الوصائية، والقطاع الخاص!!

◀ نزار عادل

وإدارتنا، التعامل مع القطاع الخاص.

يقول عيسى الناعم رئيس الاتحاد المهني للمواد الكيماوية: «من أهم الصعوبات التي تعاني منها الشركة، انعدام السيولة المالية، وعدم تأمين مستلزمات الإنتاج، وتهزّب بعض جهات القطاع العام من استجرار مخصصات عمالها من الأحذية، واستبدالها من القطاع الخاص، وإن ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، جعل إمكانية المنافسة ضعيفة. وكذلك إجحام موردي القطاع الخاص عن الاشتراك بالمناقصات التي تطرحها الشركة، لعدم توفر السيولة. وأخيراً ضعف تأهيل وتدريب اليد العاملة». ويقترح الناعم في هذا المجال: «توفير السيولة المالية، وإيجاد موديلات حديثة تواكب التطور التقني والنوعي، وإيجاد منافذ بيع على مستوى القطر، وتأهيل وتدريب العمال، بما يتناسب وتطور هذه الصناعة».

الانهيار:

حجزت أموال الشركة، نتيجةً لدعوى قضائية من القطاع الخاص، ونهب الشركة من إدارتها. حيث قال مدير عام الشركة الحالي، الذي التقينته وسألته عن حال الشركة: «لقد أجرينا عقداً لتصنيع ٣٠ ألف زوج من الأحذية، وتأخرنا في التنفيذ لعدم وجود سيولة مالية، والشركة بحاجة إلى ٥٠ مليون ليرة سورية، ولكن المصرف الصناعي يمتنع عن دفع القرض، لأننا شركة خاسرة، والقرض بحاجة إلى موافقة رئيس مجلس الوزراء، وهناك طرق أخرى لتأمين هذا المبلغ».

قال عيسى الناعم حول هذا الموضوع:

أكثر الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية، تملك مؤسسات إنتاجية مختلفة، وحتى المؤسسات العسكرية، في هذه الدول، تملك الكثير من العمال والشركات، لتلبية الاحتياجات الأساسية، وخصوصاً في حالات الطوارئ.

نحن في سورية نملك الشركة العامة للأحذية، وتضم أربعة معامل، في النيبك ومصيف والسويداء ودرعا، ويعمل في هذه الشركة ٨٩١ عاملاً.

ويُفعل فاعل، تم إصالح هذه الشركة، بمعاملها الأربعة، إلى الانهيار التام والخسارة، والتوقف عن الإنتاج، وتعتمد الشركة على تنفيذ الطلبات الواردة، لعدم تراكم المخزون، ونسبة التنفيذ ٤٤٪، ونسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة ٢٥٪، وهناك ديون لصالح الشركة بقيمة ٨٠ مليون ليرة سورية، ولكن عليها ديون وصلت إلى ١٠٥٧ مليار ليرة سورية.

والسؤال المطروح:

هل صحيح أن الجهات الوصائية، «رئاسة الوزراء، وزير الصناعة، وزارة الدفاع» لا يستطيعون إلزام القطاع العام باستجرار حاجة العمال من الأحذية، من الشركة العامة للأحذية؟ وكذلك حاجة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية؟ ولو استطاعوا اتخاذ هذا القرار فقط، لكانت الشركة رابحة بمئات الملايين، علماً أنه تم تحديث الموديلات من الأحذية، لإرضاء الرغبات كافة، ولتأدية القطاع الخاص.

ولكن من ضرور الفساد الكثيرة في وزاراتنا

البوكمال والقانون

تجاوزات قانونية على مرأى من المسؤولين...

عندما أقدم أحد المواطنين على إقامة مجمع تجاري في أرض زراعية، وقام بقطع بعض الأشجار، وتحويل هذا البستان إلى كتلة إسمنتية على شكل كراج، محاط من داخله بعدد من المحلات، وقد كُنّا من أوائل المعارضين لهذا المشروع، عبر جريدتنا «قاسيون»، وكتبنا الكثير عن ذلك، ومع ذلك فقد أصم رئيس مجلس مدينة البوكمال السابق أذنيه «وطنش»، وكذلك فعل محافظ دير الزور، وكان الأمر لا يعنيهما، لا من قريب ولا من بعيد، وتم إكمال المشروع وعلى عينك يا تاجر، مخالفين بذلك ومتجاوزين كل الأنظمة والقوانين، أخذين

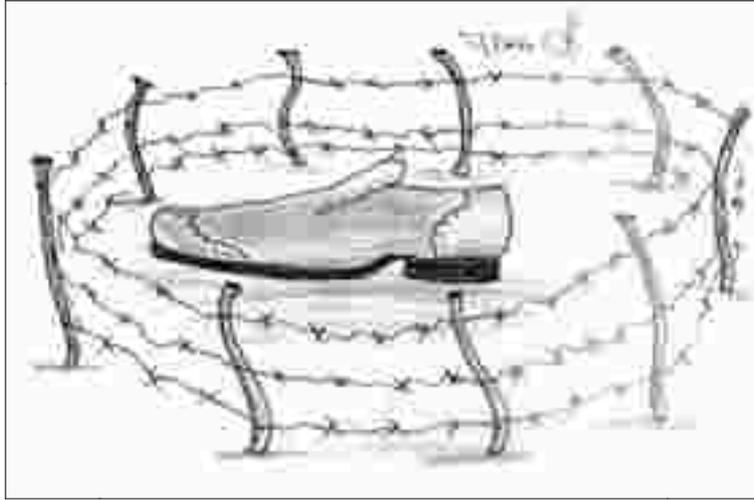
بالمثل القائل: «اللي يزعل يزعل، واللي ما يزعل يضرب رأسه بالحيط».

الآن، وبعد أن أصبح هذا المشروع أمراً واقعاً، وتحصيل حاصل، وبعد أن تفاقمت الأزمة المرورية بسبب باعة الخضار والفواكه في الساحة العامة، التي لا تبعد عن المكان أكثر من ١٥٠/ متراً، حاول مجلس مدينة البوكمال ومكتبه التنفيذي، استثمار هذا المجمع بالاتفاق مع مالكه، بغية حل أزمة السير، وإنشاء سوق حضاري للخضار والفواكه، كون العقار يحتوي على أكثر من ثمانين محلاً، فوافق صاحب العقار، وأعطى البلدية مدة ثلاثة أشهر مجاناً، وأجرة المحل بعد ذلك لا تزيد على خمس وعشرين ليرة سورية يومياً، ومن حق البلدية تأجيرها بالسعر الذي تريد، وتم طرح هذه الفكرة على محافظ دير الزور، فجاء رده بعدم الموافقة، بحجة أن المكان غير مرخص.

والسؤال هنا: هل باعة الخضار يملكون التراخيص؟! لا، فكأثرهم من أصحاب العربات المتقلّة، وإذا كان المقصود ترخيص البناء، فلماذا تمّ غض النظر عن ذلك، ويعلم رئيس البلدية السابق والمحافظ أيضاً؟!

أهذا تتناقض وازدواجية في الموقف، أم هناك غايات ودوافع أخرى؟! فقد نشرت إحدى الصحف المحلية، في بداية هذا الشهر، عن مشروع مماثل في محافظة الحسكة، وقد تم استثماره بشكل مرسوم من المحافظة، وهذه خطوة جيدة ساهمت في حل عقدة وأزمة مرورية مزمنة. فهل القانون في الحسكة مختلف عن القانون في البوكمال؟! أم أن القانون هو القانون في أية بقعة من أرض الوطن؟ أم أن لكل محافظ قانونه الخاص به؟! إذا كان كذلك، فليعلنها صراحةً، إذ لا بد أن يسري القانون على الجميع، مهما كانت المبررات، لتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ البوكمال - مراسل «قاسيون»



«القيم التي يقدمها المتعاملون، تصل إلى أضعاف مضاعفة عن القيم الحقيقية».

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الشركة العامة للأحذية، وبمعاملها الأربعة، لن تلجأ إلى هذه الطرق، فهي تملك آلات ثمنها مئات الملايين من الليرات السورية، بالإضافة إلى الموجودات الأخرى. ورغم ذلك، فإن المصرف يرفض تقديم القرض للشركة.

الشركة، وعائلات عمالها يطلبون النجدة، فهم محاصرون من القطاع الخاص، ومن الجهات الوصائية والمصرف الصناعي، ومن شركات ومعامل القطاع العام، ومن الفساد العام! فهل من منقذ؟! ■ ■

«تستطيع الشركة أن تأخذ هذا المبلغ، من الشركات المشابهة الرباحة، ومنها تاميكو، حيث وصلت أرباحها إلى ٢٥٠ مليون ليرة سورية، أو من الكابلات، أو من أية شركة تابعة لوزارة الصناعة، ما الذي يمنع ذلك؟

وهنا نتساءل:

هل مهمة المصرف الصناعي، تمويل القطاع الخاص فقط؟! نسأل ذلك لأن المصرف يعاني ما يعانيه من القطاع الخاص، وقد قال مدير عام المصرف مؤخراً: «إن أولويات العمل في المصرف تركز حالياً على موضوع الاستعمال المصرفي، وخاصة ما يتعلق بالقيم التصنيصية للألات، والتي ستكون ضمانات قروض»، ويشير أيضاً إلى أن

محافظة ريف دمشق:

التعيين بالواسطة، أو «بالتشبيح»

● إن كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

«قاسيون»

منذ سنوات، والحديث عن الإصلاح الإداري والاقتصادي، يشكل المادة الأساسية، المتوفرة بزخم كبير في أجندة المسؤولين الذين اعتادوا تكرار السيناريو نفسه، في كل المناسبات والأوقات، في حين أن قناعاتهم وقراراتهم، وإجراءاتهم المطبقة على أرض الواقع، بعيدة كل البعد عن مضامين الإصلاح، التي يتفنون بها على المنابر وفي الاجتماعات العامة، التي كانت وما زالت، من أهم المواقع التي يتم التنافس عليها لطرح الأفكار الجديدة، المفضلة، في غالبيتها، حسب الطلب، وفي الوقت ذاته تحمل الكثير من المؤشرات لما يجري من تحت الطاولة.

إن ما جرى في تعيينات الإدارة المحلية الأخيرة، وما أفرزته من قرارات أثارت بلبلة وقلقاً في الكثير من الأوساط الشعبية، وزعزعت ثقة المواطن بسلامة القرارات الصادرة عن المسؤولين، كونها مخالفة لكل المفاهيم الإصلاحية، التي تُصدّر إلى المواطنين بشكل يومي، خاصة أنها تعارض قرارات المواطن، وتنتهك حرية اختياراته لممثليه إلى مجالس الإدارة المحلية. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، قرار محافظ ريف دمشق، المتعلق بتعيين أحد المخائير في أحد المجالس القروية، رغم أنه مصروف سابقاً من الخدمة، لأسباب تتعلق بالنزاهة، بالقرار ٢٧٧٩ تاريخ ١٠/١/١٩٩٣ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.

في خبر كان. ■ ■



من طرف المواطن، زاد السعر من طرف الموظف، فال مواطن يدفع الرشوة رغماً عنه، والموظف بالمنشأ، يأكل في الذهاب والإياب، هذا عدا عن المراسل الذي يقف أمام باب مدير الناحية، والذي لا يرضى بإدخال أي طلب إلى مدير الناحية لتوقيعه، إلا بعد أن يقبض رزقه، ومن يتقدم بشكوى لا يجد أذناً صاغية، بل وتوجه ضده الاتهامات، وكأنه أصبح مجرماً خطيراً على أمن البلد.

وهكذا، وتحت شعار «إرشي بتعشي» تقضي نفوس «دير حافر» يومياتها، في ظل غياب المساءة أو المحاسنة، أو العزل للموظفين المقصرين، وكل هذا يصيب العاملين بمؤسساتنا بالتزل، ويُغيب عنهم الإحساس بالمسؤولية، ولا يشعرون بأدنى تأنيب للضمير بسبب التقصير لأن أحداً لا يحاسبهم، فال محاسب يحتاج هو نفسه إلى محاسب، فهل من محاسب؟! ■ مراسل قاسيون في منطقة الباب - حلب

تعا...

نخبها...

+، -، ×، ÷

العمل لتحقيق أهداف مرسومة سلفاً وفق أسس مرحلية واستراتيجية، هو غاية أية مؤسسة علمية تخطيطية، وتنفيذ آلياتها يكون ضمن هيكلية تنظيمية إدارية وقانونية معالمها واضحة وثابتة نسبياً، والمتغير الوحيد المؤثر هو تبدل القائمين عليها وطريقتهم بإدارة المؤسسة للوصول إلى المنشود ...

والعنصر البشري هنا محرك أساسي وفاعل خلاق ضمن المؤسسة، ومن مهامه تطوير واستيعاب الجديد والمتجدد للانطلاق قدماً في وجه أي عائق ولو كان حرفية القانون أو الصنمية الإدارية، وتلبيح المعينات السابقة يصبح هدفاً مرحلياً لخدمة الهدف الأسمى عبر الإلمام والاستيعاب الكامل للمعطيات والمستجدات، وبالتالي الحفاظ على استمرار المؤسسة وديناميكيته ووجودها العلمي بالجوهري وليس بالشكل فقط ..

ويدعم ذلك في «معهد تخطيط» تجاوز عمره الزمني الأربعين عاماً (كما هو الحال عندنا)، كل من التراكم المعرفي والإداري والعلمي ..

عناصر القوة السابقة دورها حاسم في التقدم والنضج النوعي، وهي دافع لتجاوز ما يعيقه إدارياً وروئيتياً لخدمة أهداف وجد من أجلها ..

إن التعامل مع المستوى العلمي الذي وصل إليه المعهد وتجاوز هذا التطور حدود القوانين الموضوعية سنة ١٩٦٦ يعطي تصوراً واضحاً عن العلاقة المتناقضة بين مستوى التطور العلمي والإداري الحالي والقانون النصي القديم الذي يحكم المرجعية حتى الآن؛ فربط ذلك على المتباينين على إدارة المعهد حتى وقت ليس بقصير واجباً توفيقياً بين هذه المتناقضات حماية للمعهد ...

الإسهاب البحثي بإطروحة التخرج هو فرصة

معداة للبحاثة الطلاب لتحقيق مادة علمية نوعية

اعتبرت سمة ميزت معهد التخطيط وتوقفاً نوعياً

له على غيره من المؤسسات العلمية والجامعية

السورية المكبلة في كثير من الأحيان؛ وظهرت

نوعية هذه الدراسات عبر تبني كل من أصحابها

ودراساتهم في كثير من المؤسسات الاقتصادية

والعلمية السورية، والتي أصححت مفخرة للمعهد

وأساتذته وطلابه، (وللإشارة قد وصل الحجم

العددي لصفحات بعض هذه الأطروحات إلى

٢٢٥ صفحة، والوسطي السائد لعدد صفحات

الإطروحة في السنوات الماضية حوالي ١٥٠

صفحة).

والمفاجئ بعد الوصول لهذا الموقع المتقدم

الرفيع من التراكم العلمي والمعرفي قرار من الإدارة

الحالية عبر إعلان في المعهد يحدد فيها كل من

المدة الزمنية - ثلاثة أشهر - وعدد صفحات

الأطروحة - بين ٤٠ - ٦٠ صفحة - أي وضع سقفاً

لحدود المعرفة العلمية والبحث العلمي زمنياً وكماً،

فإذا اعتبرنا أن هذه الدراسة تحتوي تفصيلاً عددياً

لصفحاتها:

- مقدمة البحث ٢ صفحة.

- فصل أول فيه المادة التأسيسية للبحث

تطرح إشكلاً معيناً أو قضية البحث بين ١٠ - ١٥

صفحة.

- الجداول: وسطياً ١٠ جداول مختلفة الحجم

(وصل عدد صفحات الجدول الواحد في بعض

الدراسات إلى ٧ صفحات).

- ملحق: يوضح بعض التفاصيل والمخططات

والوسطي ٥ صفحات.

يبقى للباحث لإعداد المادة العلمية التي تخصه

ضمن هذا الحساب النظري بين (٤٠ - ٦٠)

صفحة - (٢+١٢+١٠+٥) صفحة = بين (١٠ -

٣٠) صفحة.

الحساب البسيط السابق فات الإدارة الجديدة

في المعهد، وترتبت عليه جملة من التداعيات وأولها

تحويل أطروحة التخرج بنظر الطلاب وأساتذتهم

إلى حلقة بحث موسعة، غالباً ما يعد الطلاب منها

ما لا يقل عن ثلاث ضمن فترة الدراسة، ثانيها

إفقاد الأطروحة غايتها وهدفها العلمي. وثالثها

شعور عدد كبير من الطلاب بالإحباط لأن هذا

القرار يحد من طموحاتهم البحثية. والنتيجة

أن بعض الطلاب بدأ بالتفكير جدياً بأن يسلم

الإدارة عدد الصفحات المعلن ويحتفظ بالبحث

الأساسي ...

قرارات إدارة المعهد تتناغم مع أحداث متواترة

يمكن أن تفرغه من إمكانيته وطاقاته العلمية

المتراكمة ابتدأها رئيس هيئة تخطيط الدولة

إعلامياً: «سنجمله معهداً للتفكير»، وإدارياً عبر جملة

من الإجراءات غير المهنية بحق المعهد وأساتذته

والقائمين عليه منذ أشهر، واليوم يكمل الجهاز

الإداري المهمة عبر قرارات وأوامر إدارية يخوف

المراقب من أن تكون خطوة في طريق الإجهاد على

المعهد وبشكل نهائي في أقرب فرصة ممكنة!!

taanhsabah@kassioun.org

التعليم المهني.. الواقع محبط والوعود كثيرة

مطبات

كما يليق بأهم..

عبد الرزاق دياب

عبيسي سميسم

على الرغم من كل الأموال الطائلة التي تصرف، وكل المشاريع التي تطرح لتطوير التعليم المهني والتقني، إلا أن هذا التعليم لا يزال بنظر المجتمع وفي الواقع، هو تعليم (أفضل من بلا)، فعملياً طلاب التعليم المهني الذين يتخرجون من المرحلة الثانوية سيقبل ٣٠ - ٥٠٪ منهم في معاهد التعليم المهني، بينما سيخرج القسم الأعظم خارج إطار التعليم، إما ليبحث عن عمل لا يمت بصلته لما تعلمه في مدارس التعليم المهني، أو لينضم إلى طابور العاطلين عن العمل، بينما سيمضي الطلاب المقبولون في المعاهد سنتين أخريين على مقاعد الدراسة، لينضم القسم الأكبر منهم بعد التخرج إلى زملائهم خريجي الثانوية في البحث عن فرصة عمل، بينما يتم تعيين عدد محدود من المدعومين منهم في وظائف لا علاقة لها بمهنتهم.

في السنوات الثلاث الأخيرة، كثرت الحديث في وزارة التربية عن خطط ومشاريع لتطوير هذا القطاع الهام من التعليم، والذي يشكل القطاع الأهم من قطاعات التعليم في الدول المتقدمة، أو التي تريد أن تتقدم، وللتعرف على واقع التعليم المهني التقني عدداً من المسؤولين في وزارة التربية ومديرياتها وعدداً من المهتمين في هذا المجال.

الخطط الموعودة

أكد د. سعيد خراساني رئيس دائرة المناهج والتوجيه للتعليم المهني والتقني في الوزارة، أن وزارة التربية تعمل على محاربة النظرة الدونية في المجتمع تجاه التعليم المهني والتقني، ولدى سؤالنا عن مدى ربط التعليم المهني بسوق العمل في خطط الوزارة، أجاب: «لدينا خطة تقوم على تأمين أكبر قدر من فرص العمل للخريجين، إضافة إلى مشروع بدأنا به منذ العام ٢٠٠٥ لتطوير وتحديث التعليم المهني والتقني، ويعتمد هذا المشروع في الأساس على دراسة حاجات سوق العمل، ودراسة المهارات الأساسية التي يجب أن تتوفر لدى الطالب ليتمكن من العمل بكفاءة ضمن القطاعين العام والخاص، وقد زدونا الاتحاد الأوربي بخبراء لتطوير المناهج، كما أننا نتشاور مع وزارة الصناعة وغرف الصناعة لنحيط بجميع المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل، ونركز على هذه المهارات في تطوير مناهجنا، إضافة إلى اعتمادنا على معايير مهنية في تحويل ملاحظات وزارة الصناعة إلى مناهج دراسي، وقد وصلنا إلى المراحل الأخيرة في هذا المشروع وهي مرحلة التغذية الراجعة، وهي تقييم للمنهاج الذي وضعناه بعد أن أخذنا بملاحظات سوق العمل ووضعناها ضمن منهاج تربوي وفق المعايير المهنية، وذلك بإعادة مناقشتها مع سوق العمل من جديد لاعتمادها بشكل نهائي والمباشرة بتأليف المناهج الجديدة»، ولدى سؤالنا عن المدة الزمنية التي سيستغرقها إعداد هذه المناهج أجاب: «غالباً، سننتهي من إعادة تصميم المناهج في نهاية العام الحالي، وسنبدأ بتأليف المناهج الجديدة في بداية العام ٢٠٠٨، لتكون جاهزة خلال سنة، وسنطبقها لمدة سنة تجريبية على ١٠ مدارس لكي تتمكن من دراسة التغذية الراجعة (أي دراسة سلبيات وإيجابيات المنهاج بعد التطبيق العملي)، وذلك لاعتمادها بشكل نهائي في جميع المدارس».

وأضاف د. خراساني: «أعتقد أن المنهاج الجديد الذي ستعتمده الوزارة سيحد كثيراً من النظرة السلبية إلى التعليم المهني، لأننا لمسنا أن سوق العمل بحاجة ماسة إلى عمال مهرة يستطيعون

ما يزال التعليم المهني يتخبط، وماتزال كفاءته وفعالته بأدنى مستوياتها.

معظم خريجي المدارس المهنية عاطلون عن العمل.

التعامل مع تقنيات الإنتاج التي تتطور باستمرار، فطالب التعليم المهني عندما يملك تلك المهارات فهو بالتأكيد سيكون مطلوباً في سوق العمل».

التعرف إلى عالم الأعمال مشروع

آخر لوزارة التربية
وتحدث د. خراساني عن مشروع آخر تقوم به وزارة التربية، وهو مشروع يتم بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، ويقوم على إعطاء حصتين درسيين إضافيتين للتعرف على عالم الأعمال، يتعلم من خلالها الطالب كيف يكون عملاً أو مشروعاً صغيراً لنفسه (بذرة المؤسسات الصغيرة)، وبين أن الوزير قد عمم هذا المشروع في الخطة الدراسية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨..

ما هي أهم المشاكل التي تواجهكم؟

أهم مشاكلنا هي عدم تقبل الناس للتعليم المهني، والنظرة الدونية للمجتمع لهذا التعليم..

ولكن في الواقع التعليم المهني لا يزال بلا مستقبل؟

إن الخطط المطروحة، عندما تثبت جدواها على أرض الواقع، فهي بالتأكيد ستحسن من مستقبل التعليم المهني.

هل لديكم مشاكل أو نقص في التجهيزات أو المخابر أو الورش؟

إن تجهيزات وورش ومخابر التعليم المهني هي من أفضل التجهيزات وهي متقدمة على مخابر وتجهيزات الجامعات بعشرات السنين، وينفق عليها سنوياً ملايين الليرات.

لجان مسح إحصائي للتعليم المهني

المهندس محمد سميسم، المدير المساعد لشؤون التعليم المهني والتقني في تربية إلب، أكد أن النظرة الدونية من المجتمع تجاه التعليم المهني يمكن أن تتغير بشكل نسبي، إذا ما تم فتح آفاق جديدة أمام طالب التعليم المهني، وإذا تم ربط هذا التعليم بسوق العمل بشكل يجعل من الطالب مهنيًا خبيراً يمتلك جميع المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وذلك بتعليمه وفق مناهج متطورة ومواكبة للتطور التكنولوجي في العالم. وأضاف المهندس محمد: لقد خطت وزارة التربية خطوات جيدة في هذا المجال، فقد وصلت إلى المراحل الأخيرة من مشروع تطوير التعليم المهني وفق معايير مهنية دقيقة، وقد تم تكليف كل مديريات التربية بإجراء مسح إحصائي للتعليم المهني ودراسة حاجة سوق العمل إلى خريجي هذا التعليم، وبيان أسباب عدم استيعاب الخريجين، وقد شكلنا في تربية إلب لجنة للمسح الإحصائي مهمتها مقابلة خريجين من العام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ ودراسة أوضاعهم، وأماكن عملهم، وهل هم يعملون في مجال اختصاصهم أم لا، ودراسة أسباب عدم عملهم في مجال اختصاصهم، إضافة إلى قيامها بزيارات للمنشآت الصناعية والتجارية في القطاعين العام والخاص، وتعبئة استبيان يتضمن عدد خريجي التعليم المهني المعينين في تلك المنشآت، وتحديد نسبتهم وبيان سبب عدم تعيين نسب أعلى من هؤلاء الخريجين في حال كانت النسبة متدنية، وبيان الكفاءات التي يجب أن تتوفر لدى الخريج لتعيينه في المنشأة، وذلك لربط خريج التعليم المهني بسوق العمل، وبين أن هذا المسح هو في مراحله الأخيرة، كما أكد على وجوب إحداث مهن جديدة في حال تطلب سوق العمل ذلك، وإلغاء المهن التي لا يحتاجها هذا السوق، موضحاً أن إضافة مهنة

تقنيات الحاسوب في محافظة إلب بدلت كانت تجربة ناجحة جداً، وأن جميع خريجي هذه المهنة قد وجدوا فرص عمل وهم يعملون ضمن اختصاصهم سواء في القطاع العام أم الخاص، فعلى سبيل المثال، أعلنت التربية عن مسابقة لخريجي تقنيات الحاسوب منذ مدة، فكان العدد المتقدم للمسابقة أقل من العدد الذي طلبته الوزارة، مما يدل على نجاح هذه المهنة ووجود طلب عليها في سوق العمل.

على طريق ربط التعليم المهني بسوق العمل

وتحدث المهندس فهمي الأكل، من مديرية التعليم المهني في وزارة التربية، عن برنامج التلمذة الصناعية الذي تقوم به الوزارة بالتعاون مع غرف الصناعة، فقال: «تقوم الفكرة على ربط طالب التعليم المهني بسوق العمل مباشرة، وذلك من خلال عقد التدريب الذي هو عبارة عن اتفاق بين ثلاثة شركاء هم المؤسسة التعليمية وصاحب العمل والطالب، حيث يوافق صاحب العمل فيه على توفير أفضل تدريب عملي وخبرة وإشراف للطالب حتى يصبح عاملاً ماهراً في نهاية فترة التلمذة الصناعية، كما يدفع صاحب العمل حافراً مادياً متفقاً عليه بين المؤسسة التعليمية وغرفة الصناعة، بحيث يقدم ٥٠٠ ل.س للسنة الأولى - ٦٠٠ ل.س للسنة الثانية - ٧٠٠ ل.س للسنة الثالثة كحد أدنى للطالب، وبتشجيعه على الالتحاق بالدروس النظرية في المدارس والمعاهد التابعة لوزارة التربية وتنفيذ ومتابعة الامتحانات العملية، كما ويتم معاملة الطالب باحترام، وبالمقابل فإن الطالب يوافق على القيام بخدمة صاحب العمل بأمانة وبإخلاص، وأن يبذل قصارى جهده لتعلم المهارات الوظيفية، كما ويجب على الطالب تطبيق تعليمات الأمن والسلامة المهنية المنبثقة ضمن المؤسسة التدريبية».

ولدى سؤالنا عن النتائج المرجوة من هذا البرنامج أجاب: «هناك ثلاث نتائج مرجوة، هي زيادة فعالية وكفاءة نظام التعليم والتدريب المهني في القطاعات الاقتصادية الرائدة، ووضع استراتيجية خاصة بالتعليم والتدريب المهني وإقرارها من الجهات المعنية، وتعزيز شروط الأداء لسوق العمل بما يؤدي إلى تحسينها».

التعليم المهني.. واحتياجات المجتمع

رئيسة دائرة التعليم المهني والتقني في تربية ريف دمشق، السيدة أميرة الخطيب، أكدت أن التعليم المهني والتقني هو عملية استثمارية تلبى احتياجات المجتمع، وهو أكثر أنواع الاستثمار تكلفة وأصعبها، ولكنه أقصر الطرق، بل إنه الطريق الوحيد لتطور الشعوب وتقدمها، ولدى سؤالنا عن أهم الأسباب التي أدت إلى عدم تطور التعليم المهني، أجابت: «برأيي هناك ستة أسباب أدت إلى إعاقة تطور التعليم المهني وإلى النظر بسلبية إليه وهي:

- ١ - فرز الطلاب ذوي التحصيل العلمي المتدني لهذا النوع من التعليم الذي يحتاج إلى عقول مفكرة ومبدعة، إضافة إلى أن اعتماد الدرجات الدونية للتعليم المهني خلق انطباعاً دونيا عن هذا التعليم..
- ٢ - عدم توافر الأبنية اللازمة.
- ٣ - عدم تناسب نسبة أقتية التعليم المفتوحة (جامعات + معاهد) مع نسبة قبول الطلاب.
- ٤ - عدم وجود فرص عمل بعد تخرج الطلاب من الثانوية أو من الجامعة.

٥ - البطء في عملية تطوير المناهج الخاصة بالتعليم المهني.

٦ - نقص المهندسين المختصين والمدرسين المؤهلين لتنفيذ المناهج النظرية والعملية ومواكبة لتطور المجتمعات الأخرى».

- ما هو الحل برأيك للنهوض بالتعليم المهني وتعديل النظرة السلبية له من المجتمع؟

❖ النهوض بالتعليم المهني، يتم بإحداث مدرسة مهنية ونموذجية تضم كافة الاختصاصات المهنية (كهرباء - ميكانيك - إلكترون - حاسوب - زراعة)، مجهزة بأحدث التجهيزات والمختبرات التكنولوجية التي تواكب التطور الموجود في المجتمعات الكبرى المتطورة.

وشروط قيام هذه المدرسة:

١ - أن يتم قبول عدد قليل ومحدد من الطلاب لا يتجاوز الـ ١٠٠ طالب فقط.

٢ - أن تتم المفاضلة فيها بأعلى الدرجات في مرحلة التعليم الأساسي.

٣ - أن يتم توزيع الـ ١٠٠ طالب على الاختصاصات المهنية الخمسة بحيث يستوعب كل اختصاص ما يقارب من (٤-٥) طلاب لكل مهنة.

٤ - أن تقوم الدولة بتعهد ورعاية ومتابعة التحصيل العلمي لهؤلاء الطلاب بعد تخرجهم من الثانوية وإيفادهم خارج القطر إلى الدول الصناعية الكبرى مثل: اليابان - الصين - كوريا - ألمانيا - فرنسا..

٥ - أن تقوم الجهات المعنية والراعية بتأسيس مشروع استثماري ضخم (صناعي - زراعي) بحيث يكون جاهزاً عند عودة هؤلاء الطلاب كخبراء من الدول التي درسوا فيها، من أجل إدارة هذا المشروع ووضع خبراتهم فيه، وبذلك تكون الدولة قد آمنت فرص عمل أكيدة للمئة طالب المنتسبين إلى هذه المدرسة، وهذا السبب الذي سيجعل الطلاب ذوي التحصيل العلمي العالي جداً والذين يتميزون بفكر ذهني مبدع يتهاوتون للتسجيل في هذه المدرسة..

٦ - أما بالنسبة لبقية المدارس المهنية، يمكن الاستمرار فيها بمنهجها وأنظمتها المطورة على أن تخفض نسبة القبول فيها إلى ٢٠٪ فقط، وتحدد علامات القبول لهذا النوع من التعليم فوق الوسط حتى الجيد، والأخذ بعين الاعتبار علامة مادة الرياضيات بدرجة جيد كحد فاصل للقبول أيضاً.

وبالنسبة لهؤلاء الخريجين من الثانوية المهنية يتم استيعابهم في الأقتية المفتوحة حالياً (معاهد + نسبة قبول في الجامعات) وبعد تخرجهم يتم امتصاصهم في المشروع الضخم نفسه الذي أسسته الدولة، ككفنيين وعاملين ومختصين، لإكمال الأطر الفنية التي يحتاجها هذا المشروع.

إن هذه التجربة إن نجحت، سيتم بعدها تأسيس مشاريع أخرى ضخمة في جميع المجالات (الزراعية - الصناعية - التجارية...) والتي يمكن من خلالها أن ينهض المجتمع ويتطور.

وفي النهاية نقول: ما يزال التعليم المهني إلى الآن استثماراً غير مجد بانتظار ما يخطط له من وزارة التربية التي تعد بالكثير، فهل تتحقق هذه الوعود ويتحول هذا القطاع من التعليم إلى رافد أساسي للموارد البشرية المساهمة بشكل فعال في التنمية؟.. نعمنى!

■ ■

مؤشر مدركات الفساد للعام 2007

د. منير الحميش

صدر في أواخر أيلول الماضي 2007 عن منظمة الشفافية الدولية، المؤشر السنوي حول الفساد تحت عنوان "مدركات الفساد لعام 2007" ويعتبر هذا التقرير مكملاً للتقرير العالمي للفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنوياً، في محاولة لرصد معايير إحصائية واستطلاعية تطمح إلى قياس مستوى الإدراك للاستغلال المالي والاقتصادي، واستخدام الرشوة لتحقيق المكاسب الشخصية والانتفاع غير المشروع في مجموعة من دول العالم.

تشمل حوالي 180 دولة، وركزت المنظمة في تقريرها هذا العام حول الفساد في القضاء، في حين كانت قد ركزت في تقرير عام 2005 على قطاع البناء والتشييد، وخصص تقرير عام 2006 على الفساد في الصحة.



الثروات المسروقة بسبب نظم الحماية المصرفية والمالية في الدول المتقدمة، هذا فضلاً عن أن النظام القضائي بروتيته المعقد يعطل استرجاع البلدان الفقيرة لثرواتها المنهوبة. ويوضح الجدول المرفق "مؤشر مدركات الفساد للعامين 2006، 2007 للدول العربية" كما قدمه د. عامر خياط مدير عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد في عرضه للتقرير العالمي للفساد 2007⁽¹⁾ ومن أجل قراءة سليمة للجدول، نبين ما يلي:

1 - الجدول يضم الدول العربية وهو مستخلص من جدول يضم 180 دولة في العالم. 2 - يعتمد الترتيب على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة، وتتراوح هذه النقاط بين 10 (خالي من الفساد) وصفر (فاسد جداً).

3 - يتضمن الجدول ترتيب الدول العربية وفق المرتبة العالمية لعامي 2006، 2007 والمرتبة العربية للعامين المذكورين. وهذا الترتيب يشير إلى التسلسل الرقمي لتدرج الدول العربية ابتداءً من أقلها فساداً إلى أكثرها فساداً.

ويلاحظ من الجدول أن قطر التي حازت على المرتبة الأولى بين الدول العربية عام 2007، حصلت على 6 نقاط فقط، مما جعل ترتيبها العالمية 32، في حين أن الصومال لم تحصل سوى على 1.4 نقطة مما جعلها تقع في نهاية الترتيب العربي 199 وكذلك في نهاية الترتيب العالمي 179. وفي إشارة خاصة لسورية، نجد أنها لم تحصل إلا على 2.9 نقطة عام 2006 ثم انخفضت إلى 2.4 نقطة عام 2007.

الاقتصادية الكلية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، نروي هذه الحادثة الواقعية التي نقلتها إحدى الجرائد الأميركية الكبيرة في حينه.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تعهد الغرب بمساعدة الدول الاشتراكية السابقة على التحول نحو اقتصاد السوق، ومن بين هذه المساعدات كان برنامج لتدريب عناصر من المخابرات الروسية في الولايات المتحدة بإشراف المخابرات المركزية الأميركية في الولايات المتحدة.

وفي أول دورة، ومع نهايتها سأل ضابط التدريب الأميركي، أعضاء الدورة الروس فيما إذا كان لديهم أية أسئلة أو حالات يمكن طرحها، فقال أحد الضباط الروس أنه يشعر أن الجريمة المنظمة في روسيا قد نشطت كثيراً، كما أن

وفي حين كانت مرتبتها العالمية 2006 (93) نقطة، أصبحت عام 2007 (138) نقطة، كما أن مرتبتها بين الدول العربية كانت عام 2006 (14) فانخفضت في العام التالي 2007 إلى 16، وهذا يعني أن 15 دولة عربية كانت أقل فساداً، ويأتي بعدها كل من السودان والعراق والصومال.

ويلاحظ أن تراجع مرتبة سورية عالمياً وعربياً، مع أن مرتبتها أصلاً غير مطمئنة، يتوافق مع السير قدماً بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية، وفتح أبواب سورية أمام الاستثمار العربي والأجنبي، مما يجعلنا مضطرين للربط بين اتساع رقعة الفساد والانفتاح الاقتصادي وسياساته التي تصر الإدارة الاقتصادية على انتهاجها، ضاربة عرض الحائط بمتطلبات التنمية في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أقرته القيادة السياسية، ومتجاوزة بذلك متطلبات النهوض الذي تطمح إليه جماهيرنا العمالية والفلاحية والكسبية وأصحاب الدخل المحدود وجماهير الشعب الفقيرة.

والفساد هو أحد أركان عملية التحول نحو اقتصاد السوق الحر، فجهازة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ينطلقون من أهمية الدور الذي يلعبه رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يعترفون بأنه في ظل السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة سوف يصب الطبقة الغنية، إلا أنهم يقولون أنه بفعل قانون (التساقط) سوف تنعم الطبقات الفقيرة (مستقبلاً) بخيرات النمو. ومن أجل أن نزيد القارئ قناعة بالربط ما بين اتساع رقعة الفساد وما بين السياسات

أما تقرير "مؤشر مدركات الفساد للعام 2007" فهو يدرج الدول في قائمة تتراوح الدرجات فيها من صفر (أعلى درجة فساد) إلى 10 نقاط (أعلى درجة شفافية) ويعتمد التقرير على مؤشر تم تجميعه من دراسات قام بإعدادها خبراء ومن مصادر رجال الأعمال المقيمين خلال العامين الماضيين، ومن المصادر التي يرجع إليها القائمون في إعداد المؤشر دراسات أجراها البنك الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي. ويذكر أن مؤشر إدراك الفساد (للشفافية الدولية) الذي يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، يركز على القطاع العام، ويعتمد تعريفاً معيناً للفساد يلخص بـ "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مصلحة شخصية" سواء كانت تلك المصلحة مكاسب إدارية أو مالية أو غير مادية، مثل الأهداف السياسية أو الطموحات المهنية.

ويشير تقرير مدركات الفساد إلى مفارقة من المهم ذكرها، وهي أن الدول الغنية (التي تفخر بتدني مستوى الفساد فيها) تمارس الفساد خارج أراضيها وعبر الشركات التجارية، لكن نتائج هذه الممارسات لا تظهر إلا في الدول الفقيرة، ويشير التقرير إلى أن الفساد في الدول الفقيرة يمارسه المسؤولون الكبار ويرتبط مباشرة برشى تقدمها الشركات الدولية التي تتخذ الدول الغنية مقرات لها فيما هي تمارس الفساد في الدول الفقيرة، وهو ما يؤثر في ترتيب الدول عالمياً، الأمر الذي يجعل الانتقادات التي توجه من الدول الغنية إلى الفقيرة وتتهمها فيها بشيوع ظاهرة الفساد، هذه الانتقادات تبدو في هذه الحالة لا تتمتع بالمصادقية، خاصة عندما تدعوها إلى تحقيق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية.

فالمؤسسات المالية في الدول الغنية تقوم بنهب ثروات الدول الفقيرة، فتزيد من فقرها وفي الوقت ذاته تتمتع بإعادة

الثروات المسروقة بسبب نظم الحماية المصرفية والمالية في الدول المتقدمة، هذا فضلاً عن أن النظام القضائي بروتيته المعقد يعطل استرجاع البلدان الفقيرة لثرواتها المنهوبة.

ويوضح الجدول المرفق "مؤشر مدركات الفساد للعامين 2006، 2007 للدول العربية" كما قدمه د. عامر خياط مدير عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد في عرضه للتقرير العالمي للفساد 2007⁽¹⁾ ومن أجل قراءة سليمة للجدول، نبين ما يلي:

1 - الجدول يضم الدول العربية وهو مستخلص من جدول يضم 180 دولة في العالم. 2 - يعتمد الترتيب على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة، وتتراوح هذه النقاط بين 10 (خالي من الفساد) وصفر (فاسد جداً).

3 - يتضمن الجدول ترتيب الدول العربية وفق المرتبة العالمية لعامي 2006، 2007 والمرتبة العربية للعامين المذكورين. وهذا الترتيب يشير إلى التسلسل الرقمي لتدرج الدول العربية ابتداءً من أقلها فساداً إلى أكثرها فساداً.

ويلاحظ من الجدول أن قطر التي حازت على المرتبة الأولى بين الدول العربية عام 2007، حصلت على 6 نقاط فقط، مما جعل ترتيبها العالمية 32، في حين أن الصومال لم تحصل سوى على 1.4 نقطة مما جعلها تقع في نهاية الترتيب العربي 199 وكذلك في نهاية الترتيب العالمي 179. وفي إشارة خاصة لسورية، نجد أنها لم تحصل إلا على 2.9 نقطة عام 2006 ثم انخفضت إلى 2.4 نقطة عام 2007.

د. قدري جميل لـ «الاقتصاد والنقل»:

يجب القضاء على الفساد الكبير.. ضماناً للاستقرار..

نشرت الزميله «الاقتصاد والنقل» في عددها الأخير تحقيقاً موسعاً عن الفساد في سورية بعنوان: «الفساد في سورية نسخة عصبية على التقليد»، التقت فيه عدداً من الباحثين الاقتصاديين، وسألته عن آرائهم ورؤاهم في هذه القضية، مفردة بهذا الخصوص مساحات واسعة للدكتور قدري جميل. وفيما يلي مقتطفات من التحقيق المذكور..

يقول رئيس تحرير جريدة «قاسيون» الباحث الاقتصادي قدري جميل: إن الفساد موجود دائماً، ولكن عندما يبلغ حجم الفساد درجة أن يقتطع مبالغ هائلة من الدخل الوطني تمنع عملياً حسن توزيع الدخل، فإن المشكلة ليست في الفساد والقضاء عليه كظاهرة (عادية)، بل كظاهرة تمنع تطور الاقتصاد الوطني. وعندما يبلغ حجم الفساد (الكسب غير المشروع) أن تقتطع أجزاء من الدخل الوطني، ويصبح من المستحيل على أساس هذا الاقتطاع وحجم الفاقد تحسين مستوى المعيشة أو تأمين النمو، وعندما يبلغ هذا الحجم إلى حد يصبح عائقاً أمام ضرورات التطور اللاحق، يصبح القضاء عليه أمراً لا بد منه، لأن استمراره يعني القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. إننا أمام أحد أمرين: فإما أن يقضي النظام السياسي الاقتصادي على الفساد، أو أن الفساد بسبب بطئه الكبير ينسف أساس الاستقرار.

والحقيقة المؤكدة بحسب قدري جميل أن أي نظام اقتصادي اجتماعي يستمر بقدر ما يؤمن متطلبات المجتمع بحدودها الدنيا على الأقل. وعندما يصبح عاجزاً، تصبح أسس استمراره مهددة، ولذلك فإن التشخيص الحقيقي اليوم: بأن الفساد في بلدنا هو أساس كل المشكلات وضرب الفساد الكبير هو القاطرة والعقدة بآن واحد.

فساد كبير وآخر صغير:

ولكن هل من تقديرات ما لحجم الفساد في الاقتصاد الوطني؟



الفاستدين في جهاز الدولة، كما أن الوصلة بين المنتج والمستهلك هي مصدر فساد، فهذه الحلقة الطفيلية تحقق أرباحاً خيالية ويطرق مختلفة على حساب الطرفين.

إن المطارح الأساسية في كل دول العالم هي في تلك القلطات التي تحقق أكبر قيمة مضافة وهو ذلك الإنتاج المادي الذي يحقق قيمة عبر النقل (كالنفط والكهرباء والاتصالات) ويكفي أن نعرف هنا الفرق بين الكلفة والسعر!

إن كل منهج يحقق قيمته عبر النقل هو ريعي إلى حد كبير وفيه قيمة مضافة عالية.

قرار سياسي سيادي:

هل نقوم فعلاً بمكافحة الفساد، وهل تكفي النوايا لوحدنا هنا! أم إن الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك وما هو هذا الأكثر؟! هل هو القوانين؟ أم أن القوانين موجودة، إذاً ربما نحتاج إلى مؤسسة جديدة أم أن ما لدينا من

مؤسسات وهيئات تكفي فيما لو كنا واضحين فيما نريد؟

أما الباحث قدري جميل فيعتقد أن الإدارة السياسية لمحاربة الفساد لاتعطي نتائج، لأن الآليات قديمة وهي تعود إلى ما قبل استشرائه وتحوله من أفراد منعزلين إلى شريحة متضامنة ومتضافرة، فالتطور التاريخي جعلهم شريحة متضامنة وقوية والمهم الآن هو تفكيكهم وتخفيض الفاقد الذي يهدرونه.

ويضيف: «إن النية السياسية موجودة لمكافحة الفساد إلا أنها تصطدم بتخلف الآليات، وبالتالي نحن بحاجة إلى آليات معاصرة لمحاربة الفساد والشرط الضروري هو الانفتاح على المجتمع والقوى المتضررة فيه والباقي هو مجرد تفاصيل».

حبل السرة:

في هذا السياق يقول الباحث قدري جميل: إن حبل السرة الذي يتغذى منه الفساد في أي بلد وخاصة بلدان العالم الثالث هو الاحتكارات الأجنبية، مضيفاً أن البنك الدولي الذي أنتج الفساد هو نفسه اليوم بحجة الفساد يريد تطويع هذه البلدان لتوجيه موارد الفساد باتجاه الغرب. وكنيجة لهذه السياسات يموت يوماً في العالم الثالث 14 ألف طفل وذلك بسبب نمط توزيع الثروة الذي سببه الأساس هو الفساد.

كما أن 30% من التجارة العالمية تقوم اليوم على تجارة المخدرات والدعارة والسلاح وهذا فساد، حتى إن ما يتراوح بين 1 و15 تريليون دولار تأتي سنوياً عن طريق هذا المصادر.

حاولنا تأسيس جمعية لمكافحة الفساد تقوم أساساً على إشراك المجتمع في محاربة الفساد، لأن هذا الأخير يستمد قوته من كونه ذكياً وله برامج تطوير ذاتي، فلا يمكن بالتالي مكافحة

أعضاء المافيات يزداد نفوذهم وتتعدد أنشطتهم مما يلحق أضراراً كبيرة في الاقتصاد والمجتمع، وسأل: كيف نواجه ذلك.

أجاب الضابط الأميركي بكل جدية ووضوح: (دعوهم وشأنهم ... دعوهم يراكموا الثروة ويزيدوا من رأس مالهم).

وكانت هذه النصيحة أبلغ تعبير عن حقيقة التحول نحو اقتصاد السوق وسياساته، دعوا للصوص يجمعوا الثروة ويراكموا رأس المال.... فهذا هو قانون الليبرالية الاقتصادية الجديدة وسياساتها.

(1) - المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية - عدد تشرين الثاني 2007 - ص 136

البلد	المرتبة العالمية 2006	المرتبة العالمية 2007	المرتبة العربية 2006	المرتبة العربية 2007	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2006 (CPI)	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2007 (CPI)
قطر	32	32	1	2	6.0	6.0
الإمارات	31	34	2	1	5.7	6.2
البحرين	36	34	3	3	5.0	5.7
الأردن	40	53	5	6	4.7	5.3
الكويت	46	60	6	6	4.3	4.8
تونس	52	61	7	7	2.4	6.4
المغرب	79	72	8	11	3.5	3.2
السعودية	70	79	9	10	3.4	3.3
الجزائر	84	99	10	12	3.0	3.1
لبنان	63	99	11	8	3.0	3.6
مصر	70	105	12	9	2.9	3.3
اليمن	111	131	15	16	2.5	2.6
سورية	93	138	16	14	2.4	2.9
السودان	159	174	17	17	1.8	2.0
العراق	160	178	18	18	1.5	1.9

آلياته بقوى الدولة النظيفة فقط، بل عبر حركة مجتمعية مرافقة، إلا أن مصير هذه الجمعية كان المنع كما - يؤكد جميل - حيث جرت عرقلتها من وزيرة الشؤون الاجتماعية بحجج شكلية لا أساس لها.

وفي هذا السياق، النائب محمد حبش أحد لأعضاء المؤسسين في هذه الجمعية يقول: قمنا بمحاولة صحية لتشكيل جمعية شعبية باسم «جمعية مكافحة الفساد»، لكن وللأسف لم نحظ بموافقة، ولم نتمكن من تشكيلها، والسبب كان مخاوف لدى السلطة التنفيذية أن تستغل هذه الجمعية، وتتحول إلى أداة فضائحية، وانتقامية ضد من لاتعجبنا سياساتهم، ويضيف الحبش مبرراً: قد تكون الدولة محقة في هذا التخوف، ولكن بإمكانها أن تفرض شروط التأسيس بما يمنع قيام مثل هذه المخاوف..

مرحلة حرجة:

أما الباحث قدري جميل، فيذهب إلى أبعد من ذلك معتبراً أن في ظروف سورية الملموسة فإنه لا مخرج إلا بالاستيلاء على مصادر الفساد ومطارحه.

إذ، الجميع متفق على ضرورة الطابع الجذري لمكافحة الفساد وإن اختلفت الرؤى والطرق، فكلما تأخر البدء بمكافحة هذه الأفة كلما ازدادت رسوخاً وتجزراً وازداد بالتالي اجتثاثها صعوبة إن لم نقل استحالة.

وبالنهاية فإن من يدفع ثمن كل ذلك هو مجتمع بطوله وعرضه، يدفع ضريبة الفساد من لحمه ودمه والأهم أخلاقه وقيمه وثقافته!

انجازات مؤتمر الحزب الوطني الحاكم في مصر والخصخصة:

«كمن يبيع كل ملابسه تعرياً كي يشتري حذاءً»

◀ رسالة القاهرة - إبراهيم البدرائي

وسط ضوضاء لا سابق لها من أجهزة الإعلام الرسمية، انعقد ماسمي بالمؤتمر التاسع للجماعة الحاكمة، أي حزب السلطة.

انعقد هذا الشيء في ظل تفاقم الأزمة الشاملة ووسط هالة واسعة من الدعاية بأن ساعة انفراجها باتت وشيكة، بل كثر الحديث عن الطفرات الهائلة التي تحققت في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي لم يلمس المواطن أي أثر لها ..

ولذلك فإنه رغم الضجيج الإعلامي، لم يكن لهذا المؤتمر أي صدى لدى الجماهير، التي لم تعره أي اهتمام لأن الموضوع برمته لا يخصها . الملامح الأساسية للمؤتمر الذي تكلف انعقاده أكثر من نصف مليون دولار في اليوم الواحد تركز في ملامح عدة:

١ - الإبراز الفج الذي يثير الدهشة لوريث السلطة، والذي وضعه الإعلام الحكومي في صدارة المشهد أكثر من أي شخص، بدءاً من تولي رئاسة جلسات إلى تصريحات ومؤتمرات صحفية، وتركيز الكاميرات عليه في كل حركة.

كان سبق هذا الأمر القيام بالغارة الواسعة التي أسفرت عن أحكام بالحبس على كل من تسول له نفسه أن ينتقد، ومحاولة وضع هالة من الحصانة

رياض منصور...

سقوط سياسي جديد في هيئة الأمم المتحدة

◀ محمد العبد الله

المفاجأة التي أحدثها رياض منصور رئيس بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة يوم السابع من الشهر الجاري لم تكن الأولى له، فقد اتخذ قبل ثلاثة أشهر تقريباً ، موقفاً غريباً لفت إليه أنظار كل المهتمين بقضايا الصراع العربي/الصهيوني، حين وقف ضد القرار الذي قدمته دولتا قطر واندونيسيا إلى مجلس الأمن الدولي، المتضمن (اعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة إنسانياً وتستحق المساعدة بسبب الحصار الإسرائيلي). القنبلة الجديدة التي فجرها مندوب سلطة الحكم الذاتي مؤخرأ، انعكس صداها في الفضاء السياسي العربي والدولي، وتأثر بها سلبياً مندوبو الدول العربية في الهيئة العالمية، الذين عبّر العديد منهم عن استيائه الشديد لخروج المندوب الفلسطيني عن الأسس التي تحكم تحركهم المشترك، فيما يتعلق بالمبادرات «مشاريع القرارات» التي يقوم بتقديمها أحد المندوبين العرب إلى وفود الدول المشاركة، إذ تتم دراستها ومناقشتها والتوافق حولها داخل المجموعة العربية أولاً، ثم يتم طرحها على الآخرين.

ما أقدم عليه منصور كان تصرفاً استثنائياً في العلاقات الدبلوماسية التي تنتظم من خلالها مداولات وتوافقات المندوبين العرب في الهيئة الدولية تجاه مشاريع القرارات التي يتم التقدم بها . رياض منصور تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروعي قراراتين:

الأول: تحت عنوان «تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية»يقول(إن أعضاء الجمعية العامة يعربون عن القلق من الاستيلاء المسلح على مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة من قبل ميليشيات فلسطينية خارجة على القانون في حزيران ٢٠٠٧ ويدعون لإعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧، وذلك من أجل السماح باستئناف الحوار الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية).

الثاني: حَملَ عنوان «الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق إنسان الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية»،

– بل القداسة – على الجماعة الحاكمة ..

بل لقد كان التركيز الأساسي على السنوات الخمس الأخيرة من عمر الموصوف بالحزب، أي منذ مؤتمر عام ٢٠٠٢ الذي تولى الوريث منصب أمين لجنة السياسات التي تم استخدامها لتضم مجموعة الليبراليين الجدد ورجال الأعمال، والتي جاءت تحت شعار الإصلاح والليبرالية. وكان هذا التاريخ وهذه السنوات هي بداية الخلق أو سفر التكوين المصري، رغم أنها السنوات الأكثر صعوبة في حياة الشعب والوطن.

ولذا نسألهم: من كان يحكم ويتحكم في كل سياسات البلاد طوال ربع قرن، ولماذا لا يقدمون للمحاكمة؟

لكن ماحدث يؤكد أنه تم في إطار خطة التوريث. وهو أمر مرفوض شعبياً كما نرفضه نحن حتى لو نصبت لنا المشانق.

٢ – تصوير الواقع الحالي بصورة مزيفة، فرئيس الوزراء يقرر:«نجحنا في اجتذاب استثمارات ١٠ أضعاف ما كنا من ثلاث سنوات.. ونحن في مرحلة نمو بلغت ٧٪، وسنزيد هذه النسبة خلال العام القادم لأن حجم الشركات التي زادت تجاوزت استثماراتها ١٢٢ مليار جنيه كرؤؤس أموال وصادراتنا زادت بنسبة ٢٠٪ وبلغت ٢٢ مليار دولار..

” قراءة دقيقة لمحتويات مشروعى منصور، ستقودنا إلى اكتشاف خارطة طريق أخرى.

ويعرب فيه عن (القلق العميق من تواصل استمرار الوضع الأمني والإنساني في غزة... وكذلك من إطلاق الصواريخ على أسرائيل والتأثير السلبي لأحداث حزيران ٢٠٠٧، والتي قامت خلالها ميليشياتفلسطينيةخارجةعلىالقانونبالاستيلاء على مؤسسات السلطة الفلسطينية فيقطاع غزة).

وقد أثار هذا السلوك الاستثنائي، ردة فعل عاصفة في وجه منصور، وجدت تعبيراتها الاحتجاجية في مواقف مندوبي سورية ومصر والسودان وليبيا والأردن. وجاء موقف مندوب مصر المندد بالمشروعين، ليشير إلى دلالة ذات مغزى، نظراً لكون مصر تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني. ماجد عبد الفتاح، مندوب مصر توقف أمام مسألتين في غاية الأهمية. (الأولى إجرائية والثانية موضوعية. وفي الأولى ذكر: أنه عندما يحدث تحول في مشروع قرار من القرارات

يمس جوهر التعامل مع الأمم المتحدة فإنه كان من المأمول من الوفد الفلسطيني التشاور مع المجموعة العربية قبل القيام بتوزيعه على المجموعات الأخرى. وفي المسألة الثانية أكد على صعوبة الموافقة على ما جاء في بعض المشاريع حول «ميليشيات خارجة عن القانون» لأن هذا التوصيف يفتح الباب أمام الأمم المتحدة لتصنيفها على أنها مجموعات إرهابية وإدراجها على بعض القوائم ويساعد إسرائيل، قاتلاً «إلا إذا كان هو الذي تريده السلطة الفلسطينية عقود.

قطع الأراضي الاستثمارية».

أعتقد أن هذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق، ولكن للتذكير فإنه أثناء انعقاد ذلك المؤتمر غرقت أكثر من سفينة صيد تحمل مئات الشباب المصري لأوروبا هرباً من جحيم الفقر والبطالة.

وبينما يدعون أنهم يبيعون الأصول لإقامة أصول جديدة «أطلق وزير الاستثمار على الخصخصة اسم إدارة أصول قطاع الأعمال العام» أي يبيعون الاقتصاد لإقامة البنية الأساسية. وهكذا يزيفون، وهم في ذلك كمن يبيع كل ملابسه ويصبح عارياً تماماً كي يشتري حذاءً. ونحن لانعترض على شراء الحذاء ولا على إقامة مشاريع البنية التحتية، ولكن مصر كانت في مرحلة الحروب تبني وتتمى وتقيم البنية الأساسية وتحقق مكاسب اجتماعية للعمال والفلاحين وغيرهم، وتستوعب كل خريجي الجامعات... الخ. وفي عهد السلام والرخاء» نجد أن الصورة على العكس تماماً.

ولا ندري بعد تمام بيع كل شيء من أين تنفق هذه الحكومة التي تحقق معظم مواردها من لحمنا الحي.

٣ – الوعود التي حفلت بها التصريحات والصحف الحكومية من أن «المواطن المصري هو محور رؤية الحزب في العمل الوطني»!! وسياسات (الوطني) الزراعية ستتنصف الفلاح المصري أخيراً،

عربي - دولي

المؤتمر التاسع للحزب الوطني يوجي بحل مشاكل المصريين بالخارج»، و«سياسات المؤتمر ومواجهاته لقضايا الوطن مبنية على أسس علمية». و«تستقبل ٨٥٠ ألف شاب خلال العام القادم» و«وصول الدعم لمستحقيه»و«العدالة الاجتماعية».

«نجتاز مرحلة انتقالية على طريق الإصلاح»
«اقتصادنا تجاوز سنوات الركود .. فأين نحن مما كنا فيه من ٥ سنوات؟»
كلام مرسل بلا معنى. المهم أن هذا المسمى «مؤتمر» هو في الحقيقة أقل من «زوبعة في فنجان». هدفه الأساسي هو تكريس مقدمات التوريث، وزاد من خلاله دور رجال الأعمال (محبذي التوريث) وبحجوار ذلك تمسك بكل السياسات التخريبية، ولم يستفد من تجارب دول سلكت هذا الطريق وأصابها الدمار. لقد أصيب هؤلاء بعمى البصر والبصيرة والصمم وفقدان الإحساس بالخطر. وهم أول من يعرف أن ما يفعلهو ليس أكثر من تدمير. فلا ما ذكروه من تقدم صحيح ولا وعودهم سوف تأتي بأية نتيجة إيجابية في ظل السياسات التي يصرون عليها. ومفتاح الموقف والخروج من الأزمة الطاحنة يكمن في تغيير شامل لن تقبل عليه هذه السلطة.

لأن الهدف الوحيد لهم هو النهب والكسب وليس الوطن، هو أرصدتهم في بنوك الغرب وليس العمل لأجل مصالح الشعب. ■ ■

فضيحة تكشف جزءاً من المستور

بيريز يخطب داخل البرلمان الإسلامي التركي!

غول ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في خطاب نقله التلفزيون مباشرة، وصفق له النواب الإسلاميون: إن اجتماع أنابوليس «فرصة تاريخية ينبغي ألا تتحول إلى إخفاق تاريخي»، معتبراً أن «السلام أولوية بالنسبة إلى الدولة العبرية»، وذلك قبل يوم واحد فقط من مطالبه أيهود أولمرت الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل من أجل إنجاح اللقاء المذكور. وأشار بيريز، إلى أنه يمكن لأنقرة أن تؤدي دوراً مهما في إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حزب الله وحركة حماس.

من جهته، «حذر» عباس من أن «الاستخفاف بهذه الفرصة (أنابوليس) سيكون له عواقب وخيمة» (!!) غير أن رئيس حزب «الوحدة الكبرى» محسن يازجي أوغلو أعلن مقاطعته جلسة البرلمان، مطالبا بيريز أن يبدأ خطابه بالاعتذار للعالم كله عن الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية وقتل النساء والأطفال والشيوخ في فلسطين ولبنان.

■ **السفير + وكالات - بتصرف**

حركة احتجاجات مصرية جديدة اعتصام موظفي الضرائب العقارية في القاهرة

اعتصم الثلاثاء الماضي أكثر من ٥٠٠٠ موظف بالضرائب العقارية داخل مقر اتحاد العمال في شارع الجلاء وهددوا بأن اعتصامهم مستمر حتى يتم تنفيذ مطالبهم وتضامن معهم زملائهم بالمحافظات الأخرى بوقف تحصيل الضرائب وقد انتقلت بعض المحافظات القريبة من القاهرة للمشاركة في الاعتصام حيث جاءت من محافظة الدقهلية ما يقرب من ٢٠ حافلة تقل موظفين عقاريين مشاركة زملائهم المعتصمين بمقر الاتحاد.

ولم تكن هذه السابقة الأولى لموظفي الضرائب بل هي الثانية على التوالي خلال شهر واحد وقد أرسلت اللجنة العليا للإضراب خطاباً إعلامياً يتضمن أسباب الإضراب والمطالب: «بعد أن جُثت حلوقنا في المطالبة والمناشدة والرجاء، وبعد أن شعبنا من الوعود الكاذبة بحل مشكلتنا، قررنا أن نسمع المسؤولين أصواتنا، وذلك بالاعتصامات في مديرياتنا والإضراب عن العمل وعن التحصيل الذي نجح بنسبة ٨٠٪.

واليوم نبدأ اعتصاماً مفتوحاً بمبنى الاتحاد العام لعمال مصر من منطلق أن هذا المبنى مبني من حصيلة اشتراكاتنا. كما أن أتاؤه وسياراته من جيوبنا . واعتصامنا بالاتحاد لا يعني إقرارنا بالتجاوزات التي تمت في آخر دورة والتي أهدرت قيمة التنظيم النقابي وجعلته غير مؤثر لدى أصحاب العمل ولدى أعضائه.

ويعود سبب حركتنا من البداية إلى المهانة التي يحيها العاملون بمديريات الضرائب العقارية وهم يرون أقرانهم يتقاضون حوافز تعادل ١٠ شهور في الشهر على الرغم من أن الجهد المبذول عندنا أشق وأصعب، كما أنهم يعانون من سوء المقرات التي لا تصلح لإقامة المواشي، كما أنهم يعانون من سوء وتناقض وتشابك تشريعات العمل، علاوة على تعدد جهة الإشراف بين المصلحة فنياً والمحافظه مالياً وإدارياً، وأدى هذا إلى عدم وجود إشراف أصلاً، علاوة على أن المصلحة والمحليات أكلتا كل حقوقهم، وإذا كانت حجة المسؤولين صدور قانون الضرائب العقارية، وهذا أمر يخص الدولة وتنظيم جهازها الإداري وضبط وتوحيد التشريع، فإن حجتنا هي أحوال العاملين الذين يصرون على زيادة أجورهم بدلاً عن الانحراف أو العمل الآخر الذي يصرف العامل عن عمله الأصلي وبهمله.

لذلك لنخص طلبات المعتصمين في مطلبين بسيطين هما

١ - مساواة العاملين بالمديريات مالياً مع زملائهم في المصلحة، وعند صدور القانون سيكون لنا طلبات أخرى.

٢ - تحية إسماعيل عبد الرسول رئيس المصلحة والمجدد له بعد المعاش والعدو الأول للعاملين بمديريات الضرائب العقارية».

٢٠٠٧/١١/١٣

● **اللجنة العليا لإضراب الضرائب العقارية**
مجموعة التقدم البريدية/مصر

فيدل كاسترو

حرب بوش العالمية الثالثة

◀ **ميشيل شوسودوفسكي**

٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٧

ترجمة قاسيون

نحن لا نعيش في عالم صحي وعقلاني نستند فيه القرارات الهامة جداً التي يتخذها رئيس الولايات المتحدة على فهم لعواقبها المحتملة.. لم تعد حربٌ عالمية ثالثة سيناريو افتراضياً .

أثناء الحرب الباردة، جرى تطوير مفهوم «التدمير المتبادل المؤكد» (MAD باللغة الإنكليزية). وقد ساهم تصور العواقب المدمرة لحرب نووية مساهمةً كبيرة في تجنب اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. اليوم، في فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد هذا المعنى للتمييز قائماً. وقد أعيد شبح الإبادة النووية الذي يسكن العالم منذ نصف قرن إلى وضع «ضرر جانبي».

في عهد المحافظين الجدد، تستند السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى برنامج جهنمي وإجرامي. «الحرب على الإرهاب» آذنوية؛ وإيران لا تشكل تهديداً للأمن العالمي. مثلما أكد تقرير صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة النووية. ولا تهديداً لإسرائيل.

رئيس الولايات المتحدة كاذبٌ يصدّق أكاذيبه. على الرغم من أنّ الأسلحة النووية غير الموجودة في إيران تعتبر تهديداً أممياً، فالأسلحة النووية التكتيكية «المصنوعة في الولايات المتحدة» موصوفة في وثائق البنتاباغ بأنها «غير ضارة للسكان المدنيين المحيطين بها».

وما يثير السخرية هو أنّ أولئك الذين يقررون استخدام الأسلحة النووية يصدقون دعاباتهم، فيقدّمون هجوماً نووياً وقائياً على إيران بأنه التزامٌ إنساني حقيقي يساهم في الأمن العالمي.

والآن، يلّمح رئيس الولايات المتحدة، وهو شخصٌ فهمه محدود للسياسة الجغرافية وأقل من ذلك للجغرافية، إلى أننا ربما نضطر مرغمين لدخول سيناريو حرب عالمية ثالثة في حال لم تتخلّ إيران عن برنامجها للأسلحة النووية، غير الموجود أصلاً. لقد لمّح بوش إلى أنّه بوصفه

قائداً عاماً، ربما يقرر إطلاق حرب على إيران، يمكن أن توصلنا إلى الحرب العالمية الثالثة.

«الدكتور (فولامور) يظهر مجدداً...»

في منطق أعوج تماماً، يقدم رئيس الولايات المتحدة الحرب العالمية الثالثة بوصفها وسيلةً لمنع أضرار جانبية، وهو يزعم أنّ إيران هي التي ستطلق الحرب، بعد أن رفضت الالتزام بمطالب المجتمع الدولي المعقولة». الحقيقة مزيفة لابل مقلوية. إيران متهمة بالرغبة في إطلاق الحرب العالمية الثالثة.

تعتيم وسائل الإعلام

تتوجه أنظار الرأي العام العالمي إلى كارثة ارتفاع حرارة الأرض. في المقابل، لا تمثل الحرب العالمية الثالثة ضمن العناوين الرئيسية للصحف. نحن نتحدث عن خسارة عشرات الآلاف من البشر لحياتهم: عواقب التخطيط العسكري الأمريكي، الذي ينوي استخدام الأسلحة النووية بصورة وقائية وملموسة جداً، مهدداً بذلك مستقبل البشرية.

في الوقت الراهن، الولايات المتحدة وقوات التحالف التي تتضمن حلف الناتو وإسرائيل في وضع التحضير المتقدم لشن هجوم على إيران. ويدرك زعماء التحالف إدراكاً كاملاً أنّ مثل هذا الفعل سيؤذي إلى سيناريو حرب عالمية ثالثة. وقد حضّر البنتاباغون لسيناريوهات تصعيد عسكري وحلها منذ الآن. بل إنّ التدريبات العسكرية التي ترعاها الولايات المتحدة قد أخذت بالحسبان إمكانية تدخل روسيا والصين.

إنّ فكرة الحرب العالمية الثالثة تدور في رأس

المهندسين المحافظين الجدد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ بداية عهد بوش. وهي محتواة في وثيقة نشرها في أيلول ٢٠٠٠ «مشروع القرن الأمريكي الجديد».

تتضمن الأهداف المعلنة لهذا المشروع «حرباً طويلة الأمد»، حرباً عالميةً دون حدود:

– «الدفاع» عن الوطن الأمريكي..

– القتال بصورة متزامنة على مسارح الحرب الكبرى وتحقيق انتصارات عديدة حاسمة.

– لعب دور الشرطي لخلق بيئة أمنية في المناطق الحرجة.

– تحويل القوات المسلحة الأمريكية لاستثمار «ثورة الأعمال العسكرية».

وقد قاد نائب وزير الدفاع الأسبق«بول فولفويتز» ووزير الدفاع الأسبق«دونالد رامسفيلد» ونائب الرئيس «ديك تشيني» خطة القرن الأمريكي الجديد قبل الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠. وترسم هذه الخطة خريطة طريق للانتصار. يدعم العقيدة النووية الوقائية المتضمنة في

■ «في إيران زعيم أعلن أنه يرغب في تدمير إسرائيل. قلت حينذاك للناس إنه لتجنب حدوث الحرب العالمية الثالثة، ينبغي أيضاً بذل الجهود لمنع من الحصول على المعارف اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية. أعتبر أنّ إيران المزودة بالسلح النووي ستكون تهديداً خطيراً...» (جورج دبليو بوش، ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٧)

■ «أعتقد أنّ (انزعاج ركاب الرحلة ٩٣ المختطفة في ١١ أيلول ٢٠٠١) كان أول هجوم مضاد للحرب العالمية الثالثة.» (جورج دبليو بوش، ٦ أيار ٢٠٠٦)..

■ إنّ فكرة تحضير الولايات المتحدة لنفسها للهجوم على إيران هي فكرة سخيفة... وبعد قول ذلك، فالخيارات مطروحة كافة.» (جورج دبليو بوش، شباط ٢٠٠٥)!

«مراجعة الموقف النووي» الحزب الجمهوري ومراكز الأبحاث المحافظة في واشنطن. جورج دبليو بوش أداة في أيدي المصالح الاقتصادية القوية. وينال سيناريو الحرب الوقائية على إيران دعماً كبيراً من الكونغرس في الولايات المتحدة. كما يدعمه شركاء الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون. وقد عبّر القادة الجمهوريون عن دعمهم لسيناريو حرب عالمية ثالثة وقائية. ففي مقابلة أجريت في العام ٢٠٠٦، في ذروة القصف الإسرائيلي على لبنان (١٦ تموز ٢٠٠٦)، اعترف الرئيس السابق للبرلمان نويت جينغريتش بسداجة قائلاً:

«نحن في المراحل الأولى لما قد أصفه بأنه الحرب العالمية الثالثة. وبصراحة، فإنّ رد فعل إدارتنا ليس سريعاً بما يكفي وموقفنا ليس هو الموقف الصحيح. إنها السنة الثامنة والخمسون للحرب الهادفة لتدمير إسرائيل، وبصراحة، للإسرائيليين كل الحق في التصميم على إزالة الصواريخ الموجودة جنوبي لبنان. يجب على الولايات المتحدة مساعدة الحكومة اللبنانية كي تتمكن من



تصفية حزب الله بوصفه قوةً عسكرية جنوبي لبنان. لكن ليس كقوة سياسية في البرلمان.».

تبنّت إدارة بوش سياسة ضربة نووية أولى «وقائية» حظيت الآن بتأييد الكونغرس. ثم تعدّ الأسلحة النووية سلاح الملجأ الأخير كما كانت عليه الحال أثناء الحرب الباردة.

في تقرير سري للبنتاباغون (مراجعة الموقف النووي) جرى تقديمه لمجلس الشيوخ في مطلع العام ٢٠٠٢، وضعت إدارة بوش خططاً من أجل «هجوم أول» باستخدام أسلحة نووية، ليس ضد «محورّ الشر»: (العراق وإيران وليبيا وسورية وكوريا الشمالية) وحسب، بل كذلك ضد روسيا والصين.

■ ■

❖ ميشيل شوسودوفسكي: مؤلف كتاب عمولة الفقر الذي سجل أكبر المبيعات على المستوى الدولي، ونشر بإحدى عشرة لغة. وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا، كندا، ومدير مركز أبحاث العمولة. كما يشارك في الموسوعة البريطانية. آخر كتبه بعنوان: حرب أمريكي على الإرهاب، ٢٠٠٥. وهو مؤلف كتاب: الحرب والعمولة، الحقيقة وراء ١١ أيلول.

هبوط الدولار يُسقط الإمبريالية الأمريكية

◀ **باول كريغ روبيرتس**

٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧

ترجمة قاسيون

لا يزال الدولار يعدّ رسمياً العملة الاحتياطية العالمية، ولكن لا يستطيع شراء خدمات عارضة الأزياء البرازيلية جيزيل بندشين، التي تحتاج إلى دفع ٣٠ مليون دولار كسبئتها خلال النصف الأول من هذا العام باليورو. ولا تعد جيزيل الوحيدة التي تتنبأ بمصير الدولار.

وتبين فرست بوست في المملكة المتحدة أن جيم روغيزن، الشريك السابق للملياردير جورج سوروس، يقوم ببيع منزله وكل ممتلكاته من أجل تحويل ثروته إلى اليوان الصيني. بينما يتابع محللون اقتصاديون أمريكيون الحديث عن أن الابتعاد عن الدولار جيد بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وأن إنفاق بوش على الحرب يحافظ على سير الاقتصاد. فعلى ممارسي سياسة العرض والطلب ملاحظة أن الطلب على الدولار يضعف سعره إضافة إلى السلطة الأمريكية.

لقد تتطلب

سقوط

الامبراطورية

الرومانية قروناً.

أما بوش فقد

أنهى أمريكا خلال

سبعة أعوام.

لا يزال مناصرو نظام بوش لا يفهمون أن وضعية القوة العظمى الأمريكية تستند إلى الدولار، كونه العملة الاحتياطية العالمية، وليس على عدم القدرة العسكرية في احتلال بغداد. وإذا لم يكن الدولار العملة العالمية فإن الولايات المتحدة ستضطر لشراء عملات أجنبية للدفع عن قواعدها في العالم التي تقدر ب ٧٢٧ قاعده، ومع استحالة ذلك في ظل عجز الميزان التجاري الأمريكي



الذي يقدر بمبلغ ٨٠٠ مليار دولار. عندها سيتوقف الدولار عن كونه عملة احتياطية عالمية وعندها فالأجانب سيتوقفون عن تمويل عجز الميزانية والتجارة الأمريكية وستختفي الإمبريالية الأمريكية وكل حروبها .

ربما سيكون بوش قادراً على الحصول على قرض من البنك الدولي، أو ربما من «بنك شافيز» من أجل إعادة القوات من العراق وأفغانستان. والقادة الأجانب، الذين يلاحظون أن الابتعاد عن الشواطئ والحرب تسرعان هبوط الاقتصاد الأمريكي النسبي، لا يعاملون الولايات المتحدة بالرغبة نفسها التي اعتادت عليها واشنطن.

رفض رئيس الإكوادور رافائيل كوريا، مؤخراً، طلب واشنطن تجديد استئجار قاعدة مانتا الجوية في الإكوادور، قائلاً لواشنطن: يمكن أن تكون للولايات المتحدة قاعدة في الأكوادور إذا كانت للأكوادور قاعدة عسكرية في الولايات المتحدة. وعندما خاطب الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الأمم المتحدة، رسم علامة صليب عندما وقف على المنصة، وقال مشيراً إلى الرئيس بوش: أمس أتى الشر إلى هنا، لكن رائحة الكبريت لا تزال حتى اليوم. مضيفاً: إن بوش كان واقعاً هنا متحدثاً كما لو أنه ملك العالم.

وفي خطاب «حالة الاتحاد» العام الماضي، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: إن ثثرة بوش عن الديمقراطية لم تكن شيئاً سوى غطاء للبحث عن المصالح الخاصة الأمريكية على

حساب شعوب أخرى. نحن ندرك ما يحدث في العالم. ويعلم الرفيق الذئب من يأكل، وهو يأكل دون سماع أحد، وهو بصراحة لن يستمع إلى أحد .

في أيار ٢٠٠٧ انتقد بوتين نظام المحافظين الجدد في واشنطن، بسبب «عدم احترام الحياة الإنسانية»، والمطالبة بالحصرية العالمية تماماً كما كانت في زمن ريتشارد الثالث». وينظر حلفاء أمريكا البريطانيون إلى بوش على أنه تهديد للسلام العالمي، وعلى أنه ثاني أخطر رجل على قيد الحياة. وحقق الرئيس بوش وضعه العالمي المتوحش، على الرغم من إنفاق ١,٦ مليار دولار، من أموال ضرائب الأمريكيين التي دفعت بشكل صعب، على العلاقات العامة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

بصراحة أصبح رئيس أمريكا العملة الأمريكية محل اعتبار ضعيف.

هل هناك حل؟

ربما يكمن الجواب في القواعد الخارجية التي يبلغ عددها ٧٢٧ قاعده. فإذا تمت إعادة هذه القوات إلى وطنها، وتم تقاسمها بين ٥٠ ولاية أمريكية فإن كل ولاية ستكسب خمس عشرة قاعدة عسكرية جديدة. تخيل ماذا يعني هذا: نهاية فترة الركود التجاري السكتي، وانخفاض العجز التجاري، إضافة إلى نهاية الحرب على الإرهاب. من سيجرؤ على مهاجمة ولاية ذات

خمس عشرة قاعدة عسكرية. إضافة إلى القواعد الموجودة؟. وكيفما استدار الإرهابي سيجد نفسه محاطاً بالجنود . كل الدولارات التي تنفق حالياً في الخارج لدعم القواعد الخارجية ال٧٢٧ سيتم إنفاقها في الداخل. وسيصبح دخل الأجانب دخلاً للأمريكيين، وسيقلص العجز التجاري. وإن أثر الأجر الإجمالية للقواعد العسكرية البالغ عددها ٧٢٧ على الاقتصاد الأمريكي سبئهي أزمة السكن، ويعيد ١٤٠ ألف فرصة عمل والتي كلفت خسارتها هذا العام الولايات المتحدة مبلغ ٤٢ مليار دولار من دخل المستهلكين. وسيخفض الحجز على الأموال والإفلاس.

وإذا لم يكن هذا كافياً لإعادة الدولار، فإن تعهد الرئيس الأمريكي عدم تعيين نائب عام إذا لم يتم التأكد من ميشيل مكاسي قد قدم وعوداً أخرى. وإذا تغلب الديمقراطيون على تعيين مكاسي فهناك أقسام وزارية زائدة عن الحاجة ستغلق إضافة إلى دائرة الحجز والتعذيب في أمريكا. ولم تتأذ السلطة الأمريكية أكثر في ساحات المعركة في العراق وأفغانستان. ومع بقاء شهرين لنهاية العام، فإن مقتل الجنود الأمريكيان في عام ٢٠٠٧، على الرغم من الاندفاع المركز، هو الأعلى بين أعوام الحرب كلها. ومن يقوم بهذا الاندفاع الهائل هم عناصر «طالبان» الذين سيطروا على مقاطعة نائثة غرب أفغانستان. وتركيا والأكراد هم على وشك تحويل شمال العراق إلى منطقة حرب جديدة، وهذا برهان آخر على العجز الأمريكي.

^[1] باول غريك روبيرتس: مساعد الأمين العام لوزارة المالية في إدارة الرئيس السابق «رونالد ريغان»

